□

الباب الثانى
الدراسة الميدانية

الفصل الخامس : الإجراءات المنهجية للدراسة.
الفصل السادس : جداول الدراسة الميدانية.
الفصل السابع : النتائج العامة للدراسة وتوصياتها
.

الفصل الخامس
الإجراءات المنهجية للدراسة

أولاً: وصف مجتمع الدراسة.
ثانياً: فروض الدراسة.
ثالثاً: نوع الدراسة.
رابعاً: منهج الدراسة.
خامساً: أدوات الدراسة.
سادساً: مجالات الدراسة.
سابعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة فى الدراسة.

الفصل الخامس
الإجراءات المنهجية للدراسة

أولا : وصف مجتمع الدراسة[1]

تمثل محافظة كفرالشيخ مجتمع الدراسة ، وهى إحدى محافظات جمهورية مصر العربية البالغ عددها ٢٦ محافظة ، تقع فى وسط القطاع الشمالى للدلتا ، بين فرعى النيل على امتداد ١٠٠كم على الساحل الشمالى، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الجنوب محافظة الغربية ، ومن الشرق محافظة الدقهلية ، ومن الغرب فرع رشيد على امتداد ٨٥ كم ويفصلها عن محافظة البحيرة .

وعرفت كفرالشيخ قديما باسم (دنيقون) وكانت (سخا) أحد المناطق الشرقية لمدينة كفرالشيخ مقراً للأسرة الرابعة عشر الفرعونية ، والتى أطلق عليها (كاطشت) بمعنى ثورة الصحراء ، وكانت كفرالشيخ بحدودها الحالية أحد التقسيمات الإدارية لمديرية الغربية التى أنشأها محمد على باشا عام (١٨٢٣م) ، وفى عام (١٩٤٤م) سميت مديرية كفرالشيخ نسبة إلى العارف بالله "سيدى طلحة أبى سعيد التلمسانى المغربى الأصل" والذى استوطن بها سنة ٦٠٠ هـ ، وفى عام ١٩٦٠ أصبحت كفرالشيخ محافظة فى ظل الحكم المحلى .

---

[1] – تم الاعتماد على المصادر التالية فى وصف مجتمع الدراسة .

- الهيئة العامة الاستعلامات ، محافظة كفرالشيخ فى عيدها القومى (القاهرة) مطابع الأهرام ١٩٩٨م

- إصدارات مركز دعم واتخاذ القرار بمحافظة كفرالشيخ.

- إصدارات المكتب الفنى بوزارة التأمينات والشئون الاجتماعية ، ٢٠٠١/١٢/٣٠م ، ص ٣٣.

وتنقسم المحافظة إلى (١٠) مراكز ، كل مركز به مدينة كبيرة وعدد من القرى ، والمدينة مقسمة إلى أحياء ، كل مركز له عاصمة ، مساحة محافظة كفرالشيخ ٣٧٤٨كم٢ أو ٨١٥ الف فدان تقريباً ، وتقسم المحافظة (١٠) مدن ، ٢٠٢ قرية ، (١٦٥٥) كفراً تابعاً – وتعتبر رابع محافظة من حيث المساحة .

جدول رقم (١٤) يوضح توزيع مراكز المحافظة من حيث السكان والمساحة

م	المركز	عدد السكان بالألف	المساحة بكم٢	م	المركز	عدد السكان بالألف	المساحة بكم٢
١	كفرالشيخ	٤٥٢٠٥٥	٤٢٥,٧٨	٦	البرلس	١٥٢٠٦٥	٢٠٥,٤٩
٢	الحامول	٢١٥٢٤٢	٨١٢	٧	دسوق	٤١٢٤٩٤	٣٩٥,٥٤
٣	سيدى سالم	٣٠٤٤٠٦	٦٨٢,٢٥	٨	فوة	١٣٠٢٦٩	١٠٦,١٩
٤	مطوبس	٢٠٣٧١٢	٣٢٦,٧	٩	قلين	١٨٨٥٣٩	١٦١,١١
٥	بيلا	٢٢١١١٥	٢٥٣,٥	١٠	الرياض	١٣٤١٠٢	٣٧٩,٤٧

يبلغ عدد سكان محافظة كفرالشيخ ٢,٤٠٣,٦٠٥ مليون نسمة تقريباً ونسبة سكان الريف تعادل ثلاث أضعاف سكان المدن ، وتزيد نسبة الذكور قليلا عن الإناث ، وتصل الكثافة السكانية ٦٣٠ نسمة/ كم٢ .

ترتفع كثافة السكان فى جنوب وغرب المحافظة لقربها من فرع رشيد ، ووفرة مياه الرى ، وخصوبة التربة وقدم العمران .

تنخفض الكثافة السكانية فى الأجزاء الشمالية والشرقية للمحافظة بسبب ارتفاع نسبة الأملاح فى التربة وقلة مياه الرى ، وسوء الصرف ، وقربها شمالاً من البحر المتوسط .

يمثل سكان المحافظة حوالى ٤٪ من سكان مصر وهى من المحافظات الجاذبة للسكان.

وتعتبر محافظة كفرالشيخ رابعة محافظات جمهورية مصر العربية من حيث المساحة إذ تبلغ مساحتها كما سبق ذكره (٣٧٤٨كم٢) وتأتى بعد محافظة البحيرة ، الشرقية ، الدقهلية وتضم المحافظة ٢٥٢ جمعية أهلية منها (١٢٨) جمعية تنمية مجتمع محلى ٢٢٤ جمعية رعاية وقد وقع اختيار الباحث على جمعيات تنمية المجتمع بالمحافظة .

ثانياً . فروض الدراسة :

تسعى الدراسة ، إلى اختبار الفرض الرئيسى التالى :-

"من المتوقع وجود علاقة ارتباطية إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المجتمعية ومراحل عملية اتخاذ القرارات بالمنظمات غير الحكومية "

١- من المتوقع وجود علاقة ارتباطية إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الاجتماعية ومراحل عملية اتخاذ القرار بالمنظمات غير الحكومية .

٢- من المتوقع وجود علاقة ارتباطية إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الاقتصادية ومراحل عملية اتخاذ القرار بالمنظمات غير الحكومية .

٣- من المتوقع وجود علاقة ارتباطية إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات السياسية ومراحل عملية اتخاذ القرار بالمنظمات غير الحكومية .

٤- من المتوقع وجود علاقة ارتباطية إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المهنية ومراحل عملية اتخاذ القرار بالمنظمات غير الحكومية .

وفيما يلى يوضح متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة

شكل رقم (١٤) يوضح متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة

م	المتغيرات المستقلة
١	المتغيرات المجتمعية
٢	المتغيرات الاجتماعية
٣	المتغيرات الاقتصادية
٤	المتغيرات السياسية
	المتغيرات المهنية

م	المتغيرات التابعة
١	مراحل عملية اتخاذ القرار
٢	مرحلة تحديد الأهداف
٣	مرحلة تقييم البدائل
٤	مرحلة اتخاذ القرار
٥	مرحلة التنفيذ
	مرحلة المتابعة والتقويم

وقد تم تحديد متغيرات الدراسة على النحو التالى

أولا : المتغيرات الاجتماعية : وتنحصر فيما يلى :

١- متغير السكان ٢- متغير التعليم

٣- متغير رعاية الأسرة والطفولة ٤- متغير العلاقة بالتنظيمات المحلية

ثانيا : المتغيرات الاقتصادية : وتنحصر فيما يلى :

١- متغير مصادر التمويل الذاتى ٢- متغير مصادر التمويل الخارجى

٣- متغير سياسية الإصلاح الاقتصادى ٤- متغير حجم الاستثمار القومى

٥- متغير معدل الادخار القومى

ثالثا : المتغيرات السياسية :

١- متغير جماعات الضغط الاجتماعى

٢- متغير تدخل الجهات الأمنية الحكومية

٣- متغير العلاقة بالقيادات السياسية

٤- متغير استقرار القوانين والتشريعات

رابعا : المتغيرات المهنية :- وتتمثل فى :-

١- متغير العمليات المهنية

٢- متغير الأدوات المهنية

ثالثا : نوع الدراسة :

تدخل هذه الدراسة ضمن تصنيف الدراسات الوصفية التحليلية وذلك للأسباب التالية :-

١- تعتبر البحوث الوصفية الخطوة الأولى نحو تحقيق الفهم الصحيح للواقع ومن خلال هذه البحوث تتمكن من الإحاطة من هذا الواقع ومن ثم يمكن

العمل على تطوير وتنمية هذا الواقع[1]

٢- أن الدراسة الوصفية تساعد فى الوصف الكمى والكيفى لأداء مجتمع بحثى معين محدد الحجم إزاء خدمة أو مشكلة أو احتياج معين [2] ومجتمع الدراسة الحالية محدد الحجم حيث يشمل أعضاء مجالس إدارات جمعيات تنمية المجتمع المحلى بمحافظة كفرالشيخ ، حيث يتحدد هدف الدراسة الوصف الكمى لآراء مفردات عينة الدراسة لنوعية المتغيرات المجتمعية المرتبطة بعملية اتخاذ القرار داخل الجمعية .

٣- إن الدراسة الوصفية تساعد على :- ترتيب الموضوعات حسب أهميتها[3] والحصول على قائمة بها ، وحصر العوامل المختلفة المؤثرة فيها والمسببة لها ، وخاصة تلك التى لا يتوافر عنها بيانات أو مقترحات دقيقة[4] وهذا ما تسعى إليه الدراسة الحالية .

حيث تسعى لمعرفة ترتيب المتغيرات المجتمعية من حيث شدة الارتباط أو قوته وضعفه لعملية اتخاذ القرار داخل مجلس إدارة الجمعية ، ومن قبلها التعرف على نوعية هذه المتغيرات ذات الارتباط (الاجتماعية ، الاقتصادية ، السياسية ، المهنية) حتى يتسنى للعاملين بهذه الجمعيات مراعاتها وأخذها فى

---

(١) محمد على محمد : علم الاجتماع والمنهج العلمى ، (الإسكندرية) ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٤م ، ص : ٣٠.

(٢) عبدالحليم رضا عبدالعال : البحث فى الخدمة الاجتماعية (القاهرة) ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٨٨، ص : ٤٢ .

(٣) غريب محمد سيد أحمد : البحث الاجتماعى (الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية) ، ١٩٨٥، ص : ٤١ .

(٤) حسن همام : البحث الاجتماعى (أسس النظرية وتطبيقاته العملية) ، الجزء الأول (القاهرة ، جامعة حلوان ، مكتبة كلية الخدمة الاجتماعية) ، مذكرات غير منشورة ، ص ٣٢.

الاعتبار أثناء اتخاذ الإجراءات الخاصة بعملية اتخاذ القرارات المتعلقة بمشروعات الجمعية .

٤- أن الدراسة تتجه نحو تقرير خصائص ظاهرة معينة يغلب عليه صفة التحديد [١] والظاهرة التى يغلب عليها صفة التحديد فى الدراسة الحالية هى المتغيرات المجتمعية التى ترتبط بالعمل داخل جمعيات تنمية المجتمع المحلى.

رابعاً : منهج الدراسة (الإستراتيجية المنهجية)

ترتبط الإستراتيجية المنهجية ارتباطاً وثيقاً بكل من موضوع البحث وأهدافه واتساقاً مع نوع الدراسة فإن الباحث استخدم منهج المسح الاجتماعى بطريق الحصر الشامل ، وطريق المسح الاجتماعى بالعينة لجمعيات تنمية المجتمع المحلى بمحافظة كفرالشيخ ، والتى تشمل (١٠) مراكز إدارية حيث يوجد عدد (١٢٨) جمعية تنمية مجتمع محلى على مستوى المحافظة حتى إحصاء ١٩٩٨م والمسجل بالاتحاد الإقليمى للجمعيات والمؤسسات الخاصة ، وما زالت هذه الجمعيات مستمرة فى نشاطها ومسددة للاشتراك فى الاتحاد الإقليمى .

ويرجع استخدام الباحث لمنهج المسح الاجتماعى إلى المبررات التالية:

١- أن منهج المسح الاجتماعى يستخدم للحصول على بيانات يعتمد عليها علميا من مجتمع كبير الحجم نسبياً ، وكذلك للحصول على بيانات رقمية من تجمع بحثى معين[٢]

وفى هذه الدراسة فإن مجتمع البحث يشمل عدد كبير من جمعيات تنمية المجتمع المحلى بالمحافظة وكذلك عدد كبير من أعضاء مجالس إداراتها .

---

[١] غريب محمد سيد أحمد : مرجع سبق ذكره ، ص : ٤٣ .

[٢] عبدالحليم رضا عبدالعال : البحث فى الخدمة الاجتماعية ، مرجع سبق ذكره ، ص: ٦٩ .

٢- أن منهج المسح الاجتماعى ويمثل إستراتيجية بحث مرنة فهى إذ تطبق على مجتمع بحثى كبير الحجم نسبياً فهى فى نفس الوقت يمكن أن تطبق على مجتمع بحثى صغير الحجم نسبياً [١] ففى هذه الدراسة سوف تشمل العينة جميع أعضاء مجلس إدارة الجمعية التى سوف يقع عليها الاختيار المبنى على الأسلوب العلمى .

٣- أن هذا المنهج يعتبر وسيلة منهجية هامة لدراسة الجوانب القائمة لظاهرة ما ... فى جهاز أو منظمة محددة ، وهذه الجوانب لها دلالتها الاجتماعية والعلاجية ، ويمكن قياسها ومقارنتها بجوانب أخرى ، ويمكن قبولها كنموذج لتقرير برامج إصلاحية [٢] وفى هذه الدراسة تتضح أهمية هذه الجزئية حيث تسعى هذه الدراسة إلى دراسة عملية اتخاذ القرار داخل المنظمة الاجتماعية والمتغيرات المجتمعية ذات الارتباط والتأثير فيها .

خامساً: أدوات الدراسة :

قبل أن يصمم الباحث استمارة الاستبار قام بعدد من الزيارات الميدانية لمجتمع الدراسة ، قابل الباحث خلالها عدد من أعضاء مجالس إدارة بعض الجمعيات ، بالإضافة إلى بعض الخبراء والمسئولين فى مديرية الشئون الاجتماعية ، وكذلك المسئولين بالاتحاد الإقليمى ، وكان الهدف فى هذه المقابلات :

- زيادة الألفة بين الباحث والمبحوثين .
- تكوين صلات وروابط عقلية بين الباحث ومفردات مجتمع الدراسة .
- التحديد الدقيق لعناصر ومحتويات استمارة الاستبار.

وقد استخدم الباحث الأدوات الدراسية التالية

---

[١] المرجع السابق ، ص : ٧٠.

[٢] عبدالباسط محمد حسن : أصول البحث الاجتماعى (القاهرة ، مكتب وهبة ، ١٩٧٦، ص ص : ٢٣٣- ٢٣٤.

١- استمارة الاستبار [1]:-

لجمع البيانات من أعضاء مجالس إدارة جمعيات تنمية المجتمع محل الدراسة منهم

وقد تضمنت استمارة الاستبار جزئين رئيسيين اشتملت على ثمانى وثمانون متغيرا بياناته كالآتى :-

الجزء الأول : البيانات الأولية : استملت على عشرة أسئلة من السؤال رقم (١) وحتى السؤال رقم (١٠).

الجزء الثانى : ويتعلق بمتغيرات الدراسة ووضعت على هيئة معينة بحيث تكون المتغيرات المجتمعية كمتغير مستقل رأسياً ومراحل عملية اتخاذ القرارات كمتغير تابع أفقياً واشتملت على ثمانى وسبعون سؤالاً من السؤال (١١) إلى السؤال (٨٨) وبيانها على النحو التالى :-

أ- المتغيرات الاجتماعية ومدى ارتباطها بمراحل عملية اتخاذ القرار واشتملت على المتغيرات التالية : من السؤال (١١) إلى السؤال (٤٠) .

١- متغير السكان واحتوى على المؤشرات من السؤال (١١) إلى السؤال رقم (١٧).

٢- متغير التعليم واشتمل على المؤشرات من السؤال (١٨) إلى السؤال رقم (٢٢).

٣- متغير الأسرة والطفولة واشتمل على المؤشرات من السؤال (٢٣) إلى السؤال (٢٧) .

٤- متغير التنظيمات المحلية واشتمل على المؤشرات من السؤال (٢٨) إلى السؤال (٤٠) .

ب- المتغيرات الاقتصادية ومدى ارتباطها بمراحل عملية اتخاذ القرار واشتملت على الأسئلة من (٤١) إلى السؤال (٥١) وتشمل المتغيرات التالية :-

---

[1] انظر الملاحق الخاصة بالدراسة .

١- متغير مصادر التمويل وتشمل المؤشرات من السؤال (٤١) إلى السؤال (٤٥).

٢- متغير التمويل الخارجي ويشمل المؤشرات من الأسئلة (٤٦- ٤٨).

٣- متغير سياسة الإصلاح الاقتصادي ويقاس بالسؤال رقم (٤٩) .

٤- متغير حجم الاستثمار القومي ويقاس بالسؤال رقم (٥٠).

٥- متغير معدل الادخار القومي ويقاس بالسؤال رقم (٥١).

جـ- المتغيرات السياسية ومدى ارتباطها بمراحل عملية اتخاذ القرار واشتملت على الأسئلة من (٥٢) إلى السؤال (٧٤) وبيانها على النحو التالي:-

١- متغير جماعات الضغط واشتمل على المؤشرات من السؤال من (٥٢) إلى السؤال (٦٠) .

٢- متغير التدخل الجهات الأمنية الحكومية تشمل المؤشرات من السؤال (٦١) إلى السؤال (٦٦).

٣- متغير الاستعانة بالقيادات السياسية وتشمل المؤشرات من السؤال (٦٧) إلى السؤال (٧٣).

٤- متغير التشريعات والقوانين واشتمل على السؤال رقم (٧٤) .

د- المتغيرات المهنية ومدى ارتباطها بمراحل عملية اتخاذ القرار واشتملت على الأسئلة من (٧٥) إلى السؤال (٨٨) وبيانها على النحو التالي :-

١- متغير العمليات المهنية لطريقة تنظيم المجتمع وتشمل المؤشرات من السؤال (٧٥) إلى السؤال (٨١).

٢- متغير أدوات طريقة تنظيم المجتمع وتشمل من السؤال (٨٢) إلى السؤال (٨٨).

صدق وثبات الاستمارة

أ- الصدق الظاهري :-

بعد أن قام الباحث بتصميم استمارة الاستبار قام بإجراء الصدق الظاهري عليها بعر الاستمارة على مجموعة من المحكمين والخبراء [1]

للتعرف على مدى صلاحية الاستمارة فى جمع البيانات والمعلومات الخاصة بالدراسة وفى ضوء ملاحظاتهم قام الباحث بإعادة ترتيب وصياغة وحذف وتعديل الأسئلة والعبارات لكى تفى بالغرض الذى صممت من أجله فى هذه الدراسة [2]

ب- الصدق الإحصائى :-

بالإضافة على الصدق الظاهرى عمل الباحث على التأكد من ثبات الاستبار فقام بتطبيق تجريبى الاستمارة على عينة مكونة من (٣٠) مفردة ، بتاريخ ٢٠٠٢/١/٢٢م كتجربة أولى ، أما التجربة الثانية لاختبار الاستمارة فقد أجراها الباحث بتاريخ ٢٠٠٢/٢/٦م بفارق زمنى (١٤) يوماً من تاريخ التجربة الأولى ، وعلى نفس المفردات السابقة من المبحوثين (أعضاء مجالس إدارة جمعيات تنمية المجتمع المحلى . وباستخدام معامل القدرة على الاسترجاع

عدد الأخطاء

أو معامل الثبات = ١- ـــــــ وجد الباحث ما يلى :-

عدد الأسئلة × عدد الاستجابات

- أن عدد الأخطاء الكلية بين التطبيق الأول والثانى ٧٢ . وبما أن عدد الاستجابات الكلية (٤٢٩) استجابة . وعلى ذلك فإن معامل الثبات يساوى

٧٢

= ١- ـــ = ٠,٨٣ وهو معامل صالح للثبات . ونظراً

٤٢٩

لأن معامل الصدق الإحصائى للاستمارة يساوى $\sqrt{٠,٨٣}$ = ٠,٩١

وهو معامل مقبول لصدق الاستمارة

٢- دليل مقابلة شبه مقننة [3].

---

[1] انظر قائمة المحكمين للاستمارة فى ملاحق الدراسة .

[2] انظر ملاحق الدراسة الاستمارة قبل التعديل وبعد التعديل .

[3] انظر ملاحق الدراسة .

استخدم الباحث دليل المقابلة مع كل من الآتى بياناتهم :

١- المسئولون بالاتحاد الإقليمى بمحافظة كفرالشيخ.

٢- المسئولون فى إدارة التنمية الاجتماعية بمديرية الشئون الاجتماعية .

٣- الخبراء من هيئة التدريس بمعاهد وكليات الخدمة الاجتماعية من المحاضرين بالمعهد العالى للخدمة الاجتماعية بكفرالشيخ وذلك للتعرف على ما يلى :

أ- نوعية المتغيرات المجتمعية المرتبطة بعملية اتخاذ القرار بجمعيات تنمية المجتمع المحلى .

ب- مظاهر الارتباط بين هذه المتغيرات ومراحل عملية اتخاذ القرار .

جـ- ترتيب شدة الارتباط لهذه المتغيرات بمراحل عملية اتخاذ القرار .

وتضمنت الأسئلة الآتية :-

س١ : ما مدى ارتباط المتغيرات المجتمعية والأحداث الجارية بعمل مجلس إدارة الجمعية ؟

س٢ : ما مدى ارتباط المتغيرات الاجتماعية بمراحل عملية اتخاذ القرار بجمعية تنمية المجتمع وما ترتيب هذه المتغيرات حسب قوة الارتباط ؟

س٣ : ما مدى ارتباط المتغيرات الاقتصادية بمراحل عملية اتخاذ القرار بجمعية تنمية المجتمع وما ترتيب هذه المتغيرات حسب قوة الارتباط ؟

س٤ : ما مدى ارتباط المتغيرات السياسية بمراحل عملية اتخاذ القرار بجمعية تنمية المجتمع وما ترتيب هذه المتغيرات حسب قوة الارتباط ؟

س٥ : ما مدى ارتباط المتغيرات المهنية بمراحل عملية اتخاذ القرار بجمعية تنمية المجتمع وما ترتيب هذه المتغيرات حسب قوة الارتباط ؟

س٦ : ما ترتيب هذه المتغيرات حسب قوة ارتباطها بمراحل عملية اتخاذ القرار بجمعيات تنمية المجتمع المحلى .

سادساً : مجالات الدراسة :

أ- المجال المكانى للدراسة

تمثل محافظة كفرالشيخ المجتمع العام للدراسة وقد سبق وصفه ، بينما تمثل جمعيات تنمية المجتمع المحلى المجتمع الخاص للدراسة ، حيث أن محافظة كفرالشيخ تضم (١٢٨) جمعية تنمية مجتمع محلى من إجمالى ٣٥٢ رعاية وتنمية ، وذلك تبعاً لإحصاء ١٩٩٨م وكما هو وارد من مديرية الشئون الاجتماعية بكفرالشيخ وكذلك الاتحاد الإقليمى للجمعيات والمؤسسات الخاصة بالمحافظة ، وقد روعى فى تحديد هذه الجمعيات أن تكون مستمرة فى نشاطها وقامت بتسديد الاشتراك إلى الاتحاد الإقليمى وقد مر على (إشهارها) أكثر من ثلاث سنوات حتى تضمن أن مجلس إدارتها قد قام برسم أهدافها بوضوح وأنشئت علاقات وعمليات تعاونية بين الجمعية والمجتمع المحلى الذى أقيمت فيه . وتتوزع جمعيات تنمية المجتمع المحلى الذى يبلغ عددها (١٢٨) على (١٠) مراكز إدارية بالحافظة [1]

ب- المجال البشرى للدراسة

حدد الباحث المجال البشرى للدراسة فى محورين أولهما : أعضاء مجالس إدارات جمعيات تنمية المجتمع المحلى على مستوى محافظة كفرالشيخ ، وثانيهما : محور المسئولين فى مديرية الشئون الاجتماعية والاتحاد الإقليمى بالمحافظة . وفيما يلى البيانات الخاصة بكل منها .

١- العينة الأولى والخاصة بالسادة المسئولين وذلك بإجراء حصر شامل للمسئولين عن إدارة الجمعيات ومدير عام الشئون الاجتماعية وأعضاء الاتحاد الإقليمى بكفرالشيخ والبالغ عددهم (٣٠) وسوف يطبق الباحث معهم دليل المقابلة شبه المقننة .

٢- العينة الثانية : والخاصة بأعضاء مجالس إدارة جمعيات تنمية المجتمع بمحافظة كفرالشيخ وقام الباحث باتباع الخطوات التالية لتحديد هذه العينة.

- تحديد إطار المعاينة :

---

[1] المصدر : الإتحاد الإقليمى للجمعيات والمؤسسات الخاصة بكفرالشيخ.

- حيث قام الباحث بحصر شامل لجميع أعضاء مجالس إدارة جمعيات تنمية المجتمع المحلى البالغ عددها (١٢٨) جمعية ويبلغ عدد أعضائها (٩٠٧) عضواً . موزعين على (١٠) مراكز إدارية هم عدد مراكز محافظة كفرالشيخ (وهذا يعتبر الإطار العام للمعاينة).

- ثم قام الباحث بتحديد عدد أعضاء كل مركز على حده حيث يعتبر هذا العدد إطار المعاينة لكل مركز على حده .

- ثم تحديد نسبة (٣٥٪) حجماً للعينة من كل مركز إدارى.

- لضمان الحيدة وعدم التحيز فى اختيار مفردات العينة تم استخدام قائمة الأرقام العشوائية فى اختيار مفردات العينة من بين إطار المعاينة لكل مركز بعد وضع جميع الأعضاء فى مسلسل من (١- ٧- ٩) حيث يخصص رقم لكل عضو غير قابل للتكرار تمهيدا لاستخدام الأرقام العشوائية فى اختيار عينة البحث من هذا الإطار وعلى هذا تكون تحديد العينة على النحو التالى:

جدول (١٥) يوضح حجم عينة الدراسة

م	اسم المركز	عدد جمعيات تنمية المجتمع المحلى	إطار المعاينة فى كل مركز	العينة ٣٥٪
١	كفرالشيخ	٢٥	١٩٥	٦٨
٢	دسوق	١٦	١١٢	٣٩
٣	قلين	١٤	١٠٠	٣٥
٤	سيدى سالم	١٤	٩٤	٣٣
٥	الحامول	١٤	٩٠	٣٢
٦	بيلا	١١	٧٨	٢٧
٧	الرياض	١٠	٧٠	٢٥
٨	فوة	٩	٦٣	٢٢
٩	بلطيم	٨	٥٦	١٩
١٠	مطوبس	٧	٤٩	١٧
	المجموع	١٢٨	٩٠٧	٣١٧

جـ المجال الزمنى للدراسة

حيث استغرقت الدراسة من ٢٠٠١/٢/٢٠ حتى الانتهاء منها وذلك على النحو التالى :-

استغرق الإطار النظرى للدراسة (٨) أشهر من ٢٠٠١/١/٢٠م إلى ٢٠٠١/١٠/٢٠م

واستغرقت فترة تصميم أدوات الدراسة وتحكميها (٣) أشهر من ٢٠٠١/١٠/٢١م إلى ٢٠٠٢/١/٢١م.

استغرقت فترة جمع البيانات وجدولتها ومناقشة النتائج (٣) أشهر من ٢٠٠٢/١/٢٢م إلى ٢٠٠٢/٤/٢٢م وذلك على النحو التالى :-

١- جمع البيانات :

وقد تضمنت هذه المرحلة إعداد مجتمع الدراسة وتهيئته لجمع البيانات طبقاً لما يلى :-

- قام الباحث بعمل اجتماعات جماعية وفردية مع فريق البحث المعاون[1] لإعطائهم فكرة وافية عن موضوع الدراسة وأهدافها ومكونات استمارة البحث ونوعية الأسئلة وطريقة الإجابة عليها ، وإعطائهم نسخة من هذه الاستمارة لقراءتها ومحاولة فهم جميع أجزائها والرجوع للباحث للرد على أى استفسارات .

- قام الباحث بتحديد الوقت المناسب لجميع البيانات وترتب على ذلك تحديد الجمعيات محل الدراسة فى كل مركز إدارى من مراكز المحافظة العشرة وكذلك تحديد العينة المطلوبة من كل مركز إدارى

- قام الباحث بعمل مقابلات خاصة بالسادة المسئولين فى مقار عملهم (مديرية الشئون الاجتماعية – الاتحاد الإقليمى للجمعيات والمؤسسات الخاصة).

---

[1] انظر ملاحق الدراسة .

وقد حرص الباحث فى كل مقابلة مع كل مبحوث على أن يقوم بإعطاء فكرة مختصرة عن موضوع الدراسة وأهدافها ومكونات الاستمارة ونوعية الاستجابات الخاصة بكل متغير وإتاحة فرصة للاختيار الكامل للمبحوث فى اختيار الاستجابة التى تتفق مع آرائه الشخصية .

٢ـ تفريغ البيانات :

وقد تضمنت عملية تفريغ البيانات وعرضها الخطوات التالية :

الخطوة الأولى :

مراجعة البيانات : فقد قام الباحث بمراجعة البيانات ميدانياً ومكتبياً وذلك لاستكمال الاستجابات الناقصة والتأكد من اكتمال الاستمارة على الصورة الصحيحة للتفريغ بعد ترميزها .

الخطوة الثانية :

تفريغ البيانات :ـ وقد تم التفريغ يدوياً باستخدام استمارة تفريغ البيانات ثم قام الباحث بتفريغ تلك الفئات فى جداول التفريغ .

الخطوة الثالثة :

العرض الجدولى :ـ حيث استخدم الباحث الجداول الإحصائية البسيطة والمزدوجة حسب نوعية البيانات وأعطى الباحث رقما مسلسلا لكل جدول إضافة لعنوان الجداول

٣ـ تحليل البيانات إحصائيا :

- وذلك بوضعها فى ضوء الخصائص الكلية لمحتوى الدراسة وتفسير العلاقات المتعددة الأبعاد من واقع الجداول البسيطة والمركبة فى صورها الكمية والكيفية ، وذلك لأن "التحليل" يعنى عملية الوصف الإحصائى ، إضافة إلى استنتاج بعض الدلائل والتفسيرات التى تتطلبها هذه العملية[1].

وقد استعاد الباحث فى تحقيق ذلك بما يلى :

---

[1] غريب محمد سيد أحمد : البحث الاجتماعى : مرجع سبق ذكره ، ص ٤١٦.

أ- الدراسات الاجتماعية فى الخدمة الاجتماعية خاصة والعلوم الاجتماعية عامة .

ب- الدراسات السابقة التى اعتمد عليها الباحث وكانت لها صلة بموضوع الدراسة .

جـ- الخبرات الميدانية المستمرة من زيارات الباحث لمجتمع البحث وما يدور فيه .

٤- الصعوبات التى واجهت الباحث .

- كبر حجم العينة ، وصعوبة تطبيق الاستمارة وفهمها

وللتغلب على ذلك :

١- قام الباحث بعقد أكثر من اجتماع لفريق البحث المعاون له لشرح كل أجزاء الاستمارة بالتفصيل مع توضيح الأبعاد الرئيسية والعبارات ومحتواها [1].

٢- استعان الباحث ببعض القيادات الشبابية من أبناء المراكز والقرى التى بها الجمعيات محل الدراسة كدليل لفريق البحث .

٣- قام الباحث بتقسيم أفراد فريق البحث وفقاً لعدد عينة كل مركز إدارى من مراكز المحافظة .

٤- تواجد الباحث بصفة مستمرة مع فريق البحث فى كل مراكز الدراسة والرد على أى استفسارات .

سابعا : الأساليب الإحصائية المستخدمة فى الدراسة :

وقد استخدم الباحث المعادلات الإحصائية التالية :

أ- المتوسط الحسابى :- وهو أحد المعايير التى تقاس بالنسبة إليها مفردات المجتمع ، وهو قيمة تمثل سلسلة مفردات هذا المجتمع أحسن تمثيل بحيث يمكن اتخاذها دليلاً مميزاً لهذه المجموعة عن غيرها ، فنعرف بواسطتها الاتجاه الذى تأخذه هذه القيم فى مجموعها من خلال تطبيق القانون التالى:-

---

[1] انظر ملاحق الدراسة.

مجـ ك س مجموعة قيم المفردات

المتوسط الحسابى = ـ ـــــ

مجـ ك عددها

ب- مجموعة حزم البرامج الإحصائية الآتية :-

1-(Statistical Package Of Social Sciences) SPSS

تم استخدامها فى عمل التحليلات الوصفية لبيانات الدراسة وبخاصة التكرارات المتعلقة بكل متغير .

٢- Mini tab إضافة إلى برنامج الحسابات Excel

تم استخدامها لاختبار معنوية النسب التى تم الحصول عليها من جدول التكرارات السابق حسابه عن طريق SPSS

الفصل السادس
جداول الدراسة الميدانية

أولاً : الجداول المتعلقة بخصائص عينة الدراسة
ثانياً : الجداول المتعلقة بمتغيرات الدراسة واختبار الفروض
ثالثاً : مناقشة النتائج المتعلقة بالمقابلات شبه المقننة

□

الفصل السادس

جداول الدراسة الميدانية

أولاً : الجداول المتعلقة بخصائص عينة الدراسة

- توزيع المبحوثين تبعاً للنوع
- توزيع المبحوثين تبعاً للسن
- توزيع المبحوثين تبعاً للحالة الاجتماعية
- توزيع المبحوثين تبعاً لجهة العمل
- توزيع المبحوثين تبعاً للحالة التعليمية
- توزيع المبحوثين تبعاً للدخل الشهرى
- توزيع المبحوثين تبعاً لسنوات العضوية
- توزيع المبحوثين تبعاً للقرب من مقر الجمعية
- توزيع المبحوثين تبعاً للصفة بمجلس الإدارة
- توزيع المبحوثين تبعاً لاشتراكهم فى عضوية جمعية أخرى

جدول رقم (١٦) يوضح توزيع المبحوثين تبعا للنوع

م	النوع	ك	٪
١	ذكر	٢٠٦	٩٦,٥
٢	أنثى	١١	٣,٥
	المجموع	٢١٧	٪١٠٠

يوضح الجدول السابق أنه بينما يحتل أعضاء مجالس إدارة جمعيات تنمية المجتمع المحلى محل الدراسة من الذكور المرتبة الأولى بنسبة ٩٦,٥٪ من عينة الدراسة بينما جاءت العضوات فى المرتبة التالية بنسبة ٣,٥٪.

وقد يكون هذا الاختلاف الشاسع يرجع إلى أن محافظة كفرالشيخ تعتبر محافظة يغلب عليها الطابع الريفى أكثر من الحضرى وما يرتبط به المجتمع الريفى من تفضيل للذكور فى كثير من الأمور بفعل الإطار الثقافى

وهذا يعكس أهمية الإطار القيمى والثقافى فى ذلك حيث أنه من المتوقع أن تأثير البيئة الريفية كبيئة متحفظة ثقافياً يمكن أن يكون وراء انخفاض نسبة العاملات من الإناث فى جمعيات تنمية المجتمع المحلى [1].

جدول رقم (١٧) يوضح توزيع المبحوثين تبعا للسن

م	السن	ك	٪
١	أقل من ٣٥ سنة	٨٨	٢٧,٨
٢	٣٥ -	١٧٨	٥٦,٢
٣	٥٠ سنة فأكثر	٥١	١٦,١
	المجموع	٣١٧	٪١٠٠

يوضح الجدول السابق توزيع فئات المبحوثين حسب فئات العمر كما يلى حيث تحتل الفئة العمرية (من ٣٥ — ٥٠ سنة) المرتبة الأولى بنسبة (٥٦,٢٪) من حجم عينة الدراسة، وأن الفئة العمرية (أقل من ٣٥ سنة) تحتل المرتبة الثانية بنسبة (٢٧,٨٪) ثم جاءت الفئة العمرية (٥٠ سنة فأكثر) فى المرتبة الأخيرة بنسبة (١٦,١٪).

ولعل ارتفاع نسبة الفئة (من ٣٥ — ٥٠ سنة) ترجع إلى توافر الخبرة والمعرفة الجيدة فى حقل العمل الاجتماعى والتطوعى ويمكن الاستفادة منهم داخل جمعيات تنمية المجتمع المحلى وكذلك خارجها . إلا أن الفئة (أقل من ٣٥ سنة) نلاحظ أن هذه النسبة معقولة إلى حد ما وتبرهن اتجاه فئة الشباب إلى العمل التطوعى فى مجتمع الدراسة .

أما الفئة الأخيرة (من ٥٠ سنة فأكثر) يمكن أن يستفاد من خبراتها كمستشارين اجتماعين لزيادة فعالية جمعية تنمية المجتمع المحلى .

جدول رقم (١٨) يوضح توزيع المبحوثين اجتماعيا

---

[1] محمد أحمد خليل الحمزاوى : التخطيط لمواجهة مشكلات جمعيات تنمية المجتمع المحلى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧٢ .

م	الحالة الاجتماعية	ك	٪
١	لم يتزوج	١٥	٤,٧
٢	متزوج	٢٩٤	٩٢,٦
٣	أرمل	٧	٢,٢
٤	مطلق	١	٠,٣
	المجموع	٣١٧	٪١٠٠

يوضح الجدول السابق توزيع عينة الدراسة تبعاً للحالة الاجتماعية على النحو التالى :

جاءت فئة المتزوجين فى المرتبة الأولى بنسبة عالية جداً (٩٢,٧٪) بينما جاءت فئة (لم يتزوج) فى المرتبة الثانية بنسبة (٤,٧٪) ، وتأتى الحالة الاجتماعية (أرمل) فى المرتبة الثالثة بنسبة (٢,٢٪) من عينة الدراسة ، ثم الحالة الاجتماعية (مطلق) فى المرتبة الأخيرة بنسبة (٠,٣٪) وقد يرجع ذلك إلى ان عادة عندما يستقر الفرد فى اسرته ويطمئن على مجريات حياته الأسرية يتفرغ بعض الوقت للعمل التطوعى أما الذين لم يتزوجوا فإن أهم ضرورة تقابلهم هى تكوين أسرة مما يدفعه للعمل وينحى العمل التطوعى جانباً أو يؤجله ، وهذه النتيجة تعتبر طبيعية . ومن خلال ذلك نستخلص أن الحالات الاجتماعية الأكثر تمثيلا فى عينة الدراسة هى الحالة الاجتماعية (متزوج) وأقل الحالات الاجتماعية تمثيلا هى المطلق والأرمل .

جدول رقم (١٩) يوضح توزيع المبحوثين تبعا لجهة العمل

م	جهة العمل	ك	٪
١	القطاع الحكومى	٢٤٣	٧٦,٧
٢	شركات	١٢	٣,٨
٣	القطاع الخاص	٢٠	٦,٣
٤	صاحب مشروع	٣٦	١١,٤
٥	على المعاش	٦	١,٩
	المجموع	٣١٧	٪١٠٠

يوضح الجدول السابق توزيع عينة الدراسة تبعاً لجهة العمل على النحو التالى :

جاءت نسبة من يعملون فى (القطاع الحكومى) فى المرتبة الأولى حيث وصلت إلى (٧٦.٧٪) ، وأن من يعملون (كأصحاب مشروعات حرة) فى المرتبة الثانية بنسبة (١١.٤٪) ، ثم من يعملون بالقطاع الخاص فى المرتبة الثالثة بنسبة (٦.٣٪) ، ثم من يعملون بشركات (قطاع الأعمال العام) فى المرتبة الرابعة بنسبة (٣.٨٪) بينما جاءت من لا يعملون و(على المعاش) فى المرتبة الأخيرة بنسبة (١.٩٪).

ولعل ارتفاع نسبة العاملين بالقطاع الحكومى ترجع إلى ارتفاع مستوى المعرفة والخبرة لدى هؤلاء الأعضاء من ناحية ، سعيهم إلى العمل الحر (التطوعى) البعيد عن الروتين الحكومى الرتيب من ناحية أخرى ، كذلك شغل وقت الفراغ الذى يلى فترة العمل الحكومى.

نستخلص مما سبق أن العاملون بالقطاع الحكومى هى أكثر الفئات تمثيلاً لعينة الدراسة بينما جاءت فئة العاملون بالقطاع الخاص والشركات وأصحاب المعاش فى المرتبة الأخيرة من حيث التمثيل لعينة الدراسة ، ولعل السبب فى ذلك إلى عدم وجود وقت فراغ لدى العاملون بالقطاع الخاص .

جدول (رقم (٢٠) يوضح توزيع المبحوثين تبعاً للحالة التعليمية

م	المؤهل الدراسى	ك	٪
١	لا يقرأ ولا يكتب	١	٠.٣
٢	يقرأ ويكتب	٣٩	١٢.٣
٣	مؤهل متوسط	١١٥	٣٦.٣
٤	مؤهل عال	٨٨	٢٧.٨
٥	مؤهل فوق عالى	٧٤	٢٣.٣
	المجموع	٣١٧	١٠٠٪

يوضح الجدول السابق توزيع عينة الدراسة حسب الحالة التعليمية على النحو التالى :

حيث جاءت الحالة التعليمية (المؤهل) المتوسط) فى المرتبة الأولى بنسبة (٣٦,٣٪) ، وجاءت الحالة التعليمية (مؤهل عال) فى المرتبة الثانية بنسبة (٢٧,٨٪) ثم مؤهل فوق عال) فى المرتبة الثالثة بنسبة (٢٣,٣٪) ثم الحالة التعليمية (يقرأ ويكتب) فى المرتبة الرابعة بنسبة (١٢,٣٪) وفى المرتبة الأخيرة الحالة التعليمية (لا يقرأ ولا يكتب) بنسبة ضئيلة جداً وهى (٠,٣٪)، ولعل ارتفاع نسبة الحالة التعليمية (مؤهل متوسط) بهذه النسبة قد يرجع إلى ان الباحث جمع فى هذه الفئة (المؤهل المتوسط + المؤهل فوق المتوسط).

ويمكن أن نستخلص مما سبق أن أعضاء مجالس إدارة جمعيات تنمية المجتمع المحلى أغلبهم من المتعلمين وحملة المؤهلات بإجمالى نسبتهم جميعاً تصل إلى (٨٧,٤٪) من عينة الدراسة ، وهذا إن دل على شئ فإنما يدل على مدى ارتباط المستوى التعليمى والعمل التطوعى القوى ، ومدى تأثير فئة وجماعات المتعلمين والمثقفين على العمل داخل جمعيات تنمية المجتمع المحلى فى مجتمع الدراسة .

جدول رقم (٢١) يوضح توزيع المبحوثين تبعا للدخل الشهرى

م	الدخل	ك	٪
١	أقل من ٣٠٠ جنيه	٩٥	٣٠
٢	٣٠٠-	١٥٣	٤٨,٣
٣	٦٠٠ جنيه فأكثر	٦٩	٢١,٨
	المجموع	٣١٧	٪١٠٠

يوضح الجدول السابق توزيع عينة الدراسة حسب مستوى دخل أعضاء مجالس إدارة الجمعيات الشهرى وجاءت على النحو التالى :-

حيث جاء أصحاب فئة الدخل (من ٣٠٠ – ٦٠٠ جنيه) فى المرتبة الأولى بنسبة (٤٨,٣٪) من عينة المبحوثين ، بينما جاءت فئة الدخل (أقل من ٣٠٠ جنيه) فى المرتبة الثانية بنسبة (٣٠٪) وجاء من دخلهم يقع فى الفئة (٦٠٠ جنيه فأكثر) فى المرتبة الثالثة بنسبة (٢١,٨٪).

يمكن استخلاص أن مستوى الدخل مازال بسيطا فى مجتمع الدراسة وهذا يفسر قصور العديد من جمعيات تنمية المجتمع المحلى بالمحافظة وقصورها على بعض الأنشطة البسيطة مثل (الحضانات - تحفيظ القرآن - مشروعات الأسر المنتجة).

جدول رقم (٢٢) يوضح توزيع المبحوثين تبعا لسنوات العضوية

م	سنوات العضوية	ك	٪
١	أقل من ٣ سنوات	١٠٦	٣٣.٤
٢	٣-	١٤١	٤٤.٥
٣	٦-	٣٠	٩.٥
٤	٩-	٢٤	٧.٦
٥	١٢-	٩	٢.٨
٦	١٥ سنة فأكثر	٧	٢.٢
	المجموع	٣١٧	٪١٠٠

يوضح الجدول السابق توزيع عينة الدراسة (أعضاء مجالس إدارة جمعيات تنمية المجتمع حسب سنوات العضوية فى مجلس الإدارة وجاء هذا التوزيع على النحو التالى :-

جاءت الفئة (من ٣- لأقل من ٦ سنوات) فى المرتبة الأولى بنسبة (٤٤.٥٪) من إجمالى نسبة العينة ، ثم تأتى الفئة (اقل من ٣ سنوات) فى المرتبة الثانية بنسبة (٣٣.٤٪) ثم الفئة (من ٦- ٩ سنوات) بنسبة (٩.٥٪) فى المرتبة الثالثة ، ثم تأتى فى المرتبة الرابعة الفئة (من ٩- ١٢سنة) بنسبة (٧.٦٪) ، وأخيراً تأتى الفئة (من ١٢- لأقل من ١٥ سنة) ، (من ١٥ سنة فأكثر) فى المرتبة الخامسة والسادسة على التوالى بنسبة (٢.٨٪) ، (٢.٣٪).

ولعل ارتفاع نسبة أعضاء مجلس الإدارة الذين لديهم سنوات خبرة أقل من ثلاث سنوات لأقل من ستة سنوات يرجع إلى الصحوة التى ظهرت فى عقد التسعينات فى زيادة عدد المنظمات غير الحكومية واتجاه نسبة عالية من

المتعلمين إلى العمل التطوعي الحر[1]

والمشاركة الفاعلة فى سد النقص فى بعض الخدمات الاجتماعية .

أما باقى الفئات فجاءت صغيرة أو قليلة لما كانت تواجهه إنشاء هذه المنظمات صعوبات كثيرة قديماً ، كذلك تدخل الدولة فى كل شئ وعدم إعطاء هذه المنظمات فعالية المشاركة فى إنشائ وتنفيذ البرامج والخدمات الاجتماعية المتنوعة والتى لا تمثل خطراً على هيمنة الدولة .

جدول رقم (٢٣) يوضح توزيع المبحوثين تبعا للقرب من مقر الجمعية

م	المتغير	ك	٪
١	قريب	٢٥٥	٨٠.٤
٢	قريب إلى حد ما	٥٢	١٦.٤
٣	بعيد	١٠	٣.٢
	المجموع	٣١٧	٪١٠٠

يوضح الجدول السابق توزيع أعضاء مجالس إدارة الجمعيات محل الدراسة حسب قرب محل إقامتهم أو بعده عن مقر الجمعية المشاركين فى عضوية مجلس إداراتها وجاء التوزيع على النحو التالى :-

يمثل الذين يقيمون بالقرب من مقر الجمعية النسبة الأعلى بنسبة (٨٠.٤٪) ، ثم الذين يقيمون فى منطقة قريبة إلى حد ما فى المرتبة الثانية بنسبة (١٦.٤٪) ، ثم المقيمين بعيداً عنها فى المرتبة الأخيرة بنسبة (٣.٢٪).

ولعل ارتفاع نسبة المقيمين بالقرب من الجمعية يرجع إلى أن معظم الذين يشاركون فى هذه الجمعيات يراعون أهمية قرب الجمعية من محل إقامتهم دفعاً أولا للمشاركة الدائمة فى اجتماعات مجلس الإدارة .

ولعل هذا يدفعنا إلى أن نتوقع مشاركة غالبية أعضاء مجالس الإدارة فى الاجتماعات الدورية وبالتالى ممارسة مراحل اتخاذ القرار بشكل صحيح وفاعل لأن الذين يقطنون بعيداً عن مقر الجمعية فسوف تكون مشاركتهم

---

[1] انظر نشأة وتطور المنظمات غير الحكومية ، الفصل الثانى من الدراسة الحالية .

عند الضرورة فقط وبالتالى تكون فاعليتهم أقل .

جدول رقم (٢٤) يوضح توزيع المبحوثين تبعا للصفة فى مجلس الإدارة

م	المتغير	ك	٪
١	رئيس مجلس الإدارة	٢٤	٧,٧
٢	سكرتير عام الجمعية	٣١	٩,٨
٣	امين الصندوق	٣٢	١٠,١
٤	رئيس لجنة	٣٣	١٠,٤
٥	عضو لجنة	٩٦	٣٠,٣
٦	عضو مجلس إدارى عادى	٩٣	٢٩,٣
٧	مدير تنفيذى	٨	٢,٥
	المجموع	٣١٧	٪١٠٠

يوضح الجدول السابق توزيع أعضاء مجالس إدارة الجمعيات محل الدراسة على المناصب المختلفة فى مجالس الإدارة وجاء التوزيع على النحو التالى :

جاء من يشتركون فى عضوية اللجان فى المرتبة الأولى بنسبة (٣٠,٣٪) ثم عضو مجلس إدارة عادى بنسبة (٢٩,٣٪) فى المرتبة الثانية ، ثم رؤساء اللجان ، امين الصندوق فى المرتبة الثانية بنسبة (١٠,٤٪) ، (١٠,١) على التوالى ، ثم سكرتيرى عام الجمعية فى المرتبة الرابعة بنسبة (٩,٨٪) ، وفى المرتبة الخامسة رؤساء مجالس الإدارة بنسبة (٧,٧٪) وأخيراً المديرين التنفيذيين بنسبة ضئيلة حيث وصلت إلى (٢,٥٪).

جدول رقم (٢٥) يوضح توزيع المبحوثين تبعا لاشتراكهم فى جمعيات أخرى

م	المتغير	ك	٪
١	نعم	٨٣	٢٦,٢
٢	لا	٢٣٤	٧٣,٨
	المجموع	٣١٧	٪١٠٠

يوضح الجدول السابق توزيع أعضاء مجالس الإدارة حسب اشتراكهم في عضوية جمعيات تنمية محلية أخرى من عدمه وقد جاء التوزيع على النحو التالى :

جاءت نسبة الذين لا يشتركون فى عضوية جمعيات أخرى فى المرتبة الأولى بنسبة (٨٣.٨٪) ، ثم الذين يشاركون فى عضوية جمعيات أخرى فى المرتبة الثانية بنسبة (٢٦.٢٪)

ولعل ارتفاع نسبة الذين لا يشتركون فى عضوية جمعيات أخرى ترجع إلى عدم القدرة المالية لهؤلاء الأعضاء وكذلك لضيق الوقت وكثرة الأعباء اليومية ، وقد يكون لعدم وعيهم بأهمية المشاركة فى جمعيات أخرى لدعم العمل داخل جمعيتهم ، كذلك قد يكون لبعد الجمعيات الأخرى عن محل إقامتهم وتفرغهم الكامل للجمعية لزيادة فاعليتها ونشاطها

ثانياً : الجداول المتعلقة بمتغيرات الدراسة واختبار صحة الفروض

١- اختبار فرض ارتباط المتغيرات الاجتماعية بمراحل عملية اتخاذ القرار

٢- اختبار فرض ارتباط المتغيرات الاقتصادية بمراحل عملية اتخاذ القرار

٣- اختبار فرض ارتباط المتغيرات السياسية بمراحل عملية اتخاذ القرار

٤- اختبار فرض ارتباط المتغيرات المهنية بمراحل عملية اتخاذ القرار

١- اختبار فرض ارتباط المتغيرات الاجتماعية بمراحل عملية اتخاذ القرار

أ- صيغة الفرض

"من المتوقع وجود علاقة ارتباطيه إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الاجتماعية ومراحل عملية اتخاذ القرار فى المنظمات غير الحكومية"

ب- تحقيق الفرض

تم قياس هذه المتغيرات من خلال أربعة متغيرات فرعية يقيسها عدة محكات لكل متغير نوضحها فيما يلى :-

١- متغير السكان : ويتم قياسه بالمؤشرات الواردة فى الأسئلة من (١١) إلى السؤال (١٧) ويتكون من :-

- مشروعات خفض معدل النمو السكانى .
- مواجهة المشكلات الناتجة عن الزيادة السكانية .
- برامج ومشروعات خدمات تنظيم الأسرة .
- برامج مواجهة الهجرة بأنواعها المختلفة.
- برامج الحد من ارتفاع نسبة الوفيات من الأطفال الرضع .
- برامج تحسين خصائص السكان (الصحة – الثقافة ...الخ)

٢- متغير التعليم : وتقاس بالمؤشرات الواردة فى الأسئلة من (١٨) إلى (٢٢) وتشمل

- برامج توسيع مبدأ حق التعليم .
- برامج زيادة الوعى بنوعية التعليم فى سد احتياجات المجتمع .
- برامج الارتقاء بالخدمات التربوية والتعليمية .
- برامج بناء الشخصية المصرية القادرة على تحمل المسئوليات التعليمة .
- برامج إنشاء مراكز التدريب المستمر لتعليم الحرف المهنية .

٣- متغير الأسرة والطفولة : ويقاس بالمؤشرات الواردة فى الأسئلة من (٢٣) إلى (٢٧) وتشمل على :

- برامج ومشروعات تنفيذ قرارات المجلس القومى للطفولة والأمومة .
- برامج تعكس بنود وثيقة حماية ورعاية الطفل .
- برامج رعاية المعاقين من الأطفال .
- برامج رعاية وتوعية أسر المعاقين من الأطفال .
- برامج ومشروعات الأسر المنتجة .

٤- متغير العلاقة بالتنظيمات المحلية ويقاس بالمؤشرات الواردة فى الأسئلة من (٢٨) إلى (٤٠) وتشمل :-

- الوحدة الاجتماعية .

- مديرية الشئون الاجتماعية .
- الاتحاد العام والإقليمى والنوعى .
- الوحدة المحلية .
- مجلي المدينة .
- الوحدة الصحية أو المستشفى التكاملى.
- الجمعية الزراعية.
- الشركات والمصانع الاستثمارية.
- المؤسسات التعليمية.
- المؤسسات الدينية.
- المؤسسات الشبابية.
- المؤسسات السياسية .
- المؤسسات الخدمية المجمعة .

ولقد قام الباحث بتقسيم استجابات أعضاء مجالس الإدارة إلى أربعة فئات رئيسية هى :-

١- (صفر) : وتدل على عدم وجود ارتباط بين المتغير وبين مراحل عملية اتخاذ القرار .

٢- (أكبر من صفر وأقل من ٢) : تدل على وجود ارتباط ضعيف بمراحل عملية اتخاذ القرار.

٣- (٢- ٣) : تدل على وجود ارتباط متوسط بمراحل عملية اتخاذ القرار.

٤- (أكبر من ٣- ٥) : تدل على وجود ارتباط قوى بمراحل عملية اتخاذ القرار.

وتوضح الجداول التالية استجابة المبحوثين على المؤشرات المتعلقة بكل متغير من المتغيرات الاجتماعية.

جدول (٣٦) يوضح مدى ارتباط متغير السكان بمراحل عملية اتخاذ القرار

الفئات	ك	٪
صفر	صفر	صفر
أكبر من صفر <٢	٢	٠.٦
٢- ٣	٢٣	٧.٣
أكبر من ٣- ٥	٢٩٢	٩٢.١
المجموع	٣١٧	١٠٠

يتضح من الجدول السابق : أنه بسؤال عينة الدراسة المتمثلة فى أعضاء مجالس إدارة الجمعيات عن مدى ارتباط متغير السكان بمراحل عملية اتخاذ القرار فكانت النتيجة على النحو التالى :-

- صفر عضو أجاب بعدم وجود ارتباط .
- ٢ عضو بنسبة (٠.٦٪) أجاب بأن هناك ارتباط ضعيف أى فى مرحلة واحدة فقط .
- ٢٣ عضواً بنسبة (٧.٣٪) أجابوا بأن هناك ارتباط متوسط أى فى مرحلتين أو فى ثلاث مراحل
- ٢٩٢ عضواً بنسبة (٩٢.١٪) أجابوا بأن هناك ارتباط قوى (٤ أو ٥ مراحل).

وبأختبار هذه النسبة باستخدام برنامج الـ Mini Tab تبين انه عند مستوى ثقة ٩٥٪ فإن فترة الثقة لهذه النسبة تقع بين (٨٩.١٪ و ٩٥.١٪) أى أن النسبة الحقيقية للقائلين بوجود ارتباط قوى فى مجتمع الدراسة تقع بين حدى فترة الثقة هذه ، بمعنى آخر يمكن القول بأن أكثر من ٨٩٪ من أفراد المجتمع يقررون بوجود ارتباط قوى بين متغير السكان ومراحل عملية اتخاذ القرار .

جدول رقم (٢٧) يوضح ترتيب مؤشرات السكان تبعا لنسبة استجابة الارتباط القوى (٤ أو ٥ مراحل)

المؤشرات	ك	النسبة	الترتيب
نوعية المجتمع المحلى لخفض معدل النمو السكانى	٣٠٤	٩٦,٢	٢
مناقشة الموضوعات المتعلقة بالمشكلة السكانية	٢٩٧	٩٣,٧	٤
برامج الصحة النسوية	٢٩٨	٩٤	٣
برامج ومشروعات الارتقاء بخدمات تنظيم الأسرة	٢٩٠	٨٩,٦	٦
برامج الخاصة بالهجرة من وإلى مجتمع الجمعية	٢٠٩	٦٥	٧
برامج ومشروعات الحد من ارتفاع نسبة وفيات الأطفال الرضع	٢٩٣	٩٢,٤	٥
برامج تحسين الخصائص السكانية (صحياً – معيشيا ..الخ)	٣٠٧	٩٦,٨	١

ويتضح من الجدول السابق :

أن المؤشر الخاص بتحسين الخصائص السكانية (صحياً – معيشياً – ثقافياً ..) جاء فى المرتبة الأولى ، ثم برامج خفض النمو السكانى فى المرتبة الثانية ثم برامج الصحة النسوية فى المرتبة الثالثة ثم المشكلات السكانية فى المرتبة الرابعة ثم برامج خفض معدل وفيات الأطفال ثم خدمات تنظيم الأسرة ثم البرامج المتعلقة بالهجرة .

ولعل ذلك الترتيب يرجع إلى أن المشكلة السكانية تأخذ صدارة المشكلات التى تواجه الحكومة عامة وجمعيات تنمية المجتمع خاصة وأن الدولة مازالت فى طور النمو لذا انعكس ذلك على نشاط جمعيات تنمية المجتمع حيث تسعى هذه الجمعيات إلى المساعدة فى إشباع بعض حاجات المجتمع المحلى والمساهمة فى حل بعض مشكلاته مثل الهجرة وارتفاع نسبة وفيات الأطفال الرضع والاهتمام بصحة المرأة التى تأخذ مكان الصدارة فى هذه الآونة .

ومن الملاحظ بشكل عام أن هذه النتائج مرتفعة مما يدل على ان هذا المتغير (السكان) يلقى اهتمام بالغ من ناحية أعضاء مجالس إدارة الجمعيات ويضعونه فى أولويات عملهم أثناء مناقشة القرارات فى جمعيات تنمية المجتمع المحلى محل الدراسة .

جدول رقم (٢٨) يوضح مدى ارتباط متغير التعليم بعملية اتخاذ القرار

الفئات	ك	٪
صفر	صفر	صفر
أكبر من صفر <٣	١٦	٥,٠
٣- ٢	٢٠	٦,٤
أكبر من ٣- ٥	٢١٨	٨٨,٦
المجموع	٢١٧	١٠٠

يتضح من الجدول السابق

أن استجابات المبحوثين حول مدى ارتباط متغير التعليم بمراحل عملية اتخاذ القرار جاءت على النحو التالى

- صفر مفردة أجابت بعدم وجود ارتباط .
- عدد ١٦ عضواً بنسبة (٥٪) أجابوا بوجود ارتباط فى مرحلة واحدة (ارتباط ضعيف).
- عدد ٢٠ عضو بنسبة (٦,٤٪) أجابوا بأن هناك ارتباط فى مرحلتين أو ثلاث مراحل (ارتباط متوسط)
- عدد ٢١٨ عضو بنسبة (٨٨,٦) أجابوا بوجود ارتباط فى أربعة مراحل أو خمس مراحل (ارتباط قوى).

وباختبار هذه النسبة باستخدام برنامج Mini Tab تبين أنه عند مستوى ثقة ٩٥٪ فإن فترة الثقة لهذه النسبة تقع بين (٨٥,٣٪ ، ٩٢,١٪) أى أن النسبة الحقيقية للقائلين بوجود ارتباط قوى فى مجتمع الدراسة تقع بين حدى فترة الثقة هذه ، وبمعنى آخر يمكن القول بأن أكثر من ٨٥٪ من أفراد

المجتمع يقررون بوجود ارتباط قوى بين متغير التعليم ومراحل عملية اتخاذ القرار.

جدول رقم (٢٩) يوضح ترتيب مؤشرات التعليم تبعاً لنسبة استجابة الارتباط القوى (٤ أو ٥ مراحل)

المؤشرات	ك	النسبة	الترتيب
برامج توسيع مبدأ الإيمان بحق المواطن فى التعليم	٣٠٧	٩٦.٨	١
برامج زيادة الوعى بأهمية تحقيق التوازن بين نوعية التعليم واحتياج المجتمع المحلى	٢٧٧	٨٧.٤	٤
برامج المساهمة مع التنظيمات التعليمية للارتقاء بالخدمات التربوية	٢٩٢	٩٢.١	٢
برامج بناء الشخصية المصرية القادرة على تحمل المسئولية التعليمية	٢٧٩	٨٨	٥
برامج إنشاء مراكز التدريب المستمر على تعليم الحرف	٢٩٠	٩١.٥	٣

يتضح من الجدول السابق : أن متغير التعليم يلقى اهتمام بالغ لدى أعضاء مجالس إدارة الجمعيات محل الدراسة حيث يلاحظ وجود ارتباط قوى بينه وبين عملية اتخاذ القرار واتضح ذلك ايضاً فى المظاهر المعبرة عن هذا المتغير حيث نجد أن توسيع مبدأ حق التعليم جاء فى المرتبة الأولى بنسبة (٩٦.٨٪) ولعل هذا يرجع إلى اهتمام الدولة فى الآونة الأخيرة بمحو الأمية ورصدت لها المبالغ الهائلة ووضعت لها خطة طويلة الأجل للقضاء نهائياً عليها ، وتأتى البرامج التى تعتمد على العلاقة التعاونية مع المؤسسات التعليمية فى المرتبة الثانية بنسبة (٩٢.١٪) وهذا اتجاه جيد يدل على انفتاح مجلس الإدارة على المؤسسات المجتمعية ومحاولة المشاركة الجادة فى تنمية المجتمع المحلى من خلال زيادة عدد المتعلمين ، ثم جاءت مراكز التدريب المستمر على تعليم الحرف فى المركز الثالث بنسبة (٩١.٥٪) ولعل هذا يرجع إلى

محاولة القضاء نهائياً على الأمية بكافة صورها والتى من أسبابها الأساسية التسرب من التعليم وذلك عن طريق إنشاء هذه المراكز ، ثم جاءت برامج نشر الوعى بأهمية التوازن بين نوعية التعليم واحتياج المجتمع بنسبة (٨٧,٤٪) فى المرتبة الرابعة حتى يتسن للجميع العمل وبالتالى يمكن القضاء على البطالة ، وأخيراً المساهمة فى بناء الشخصية المصرية بنسبة (٨٨٪) ولعل هذا المؤشر يجنى ثماره على الأمد الطويل من خلال المؤشرات السابقة وبالتالى يعتبر هدفا استراتيجيا للجمعيات محل الدراسة.

جدول رقم (٣٠) يوضح مدى ارتباط الأسرة والطفولة بعملية اتخاذ القرار

الفئات	ك	٪
صفر	٦	١,٩
أكبر من صفر <٣	٨	٢,٥
٣- ٢	٢٥	٧,٨
أكبر من ٣- ٥	٢٧٨	٨٧,٨
المجموع	٣١٧	١٠٠

يتضح من الجدول السابق :- أن استجابات أعضاء مجالس إدارة جمعيات تنمية المجتمع المحلى عن مدى ارتباط متغير الأسرة والطفولة بمراحل عملية اتخاذ القرار جاءت على النحو التالى :-

- عدد ٦ أعضاء بنسبة (١,٩٪) أجابوا بعدم وجود ارتباط .
- عدد ٨ أعضاء بنسبة (٢,٥٪) أجابوا بوجود ارتباط فى مرحلة واحدة (ارتباط ضعيف).
- عدد ٢٥ عضواً بنسبة (٧,٨٪) أجابوا بوجود ارتباط فى مرحلتين أو ثلاثة مراحل (ارتباط متوسط)
- عدد ٢٧٨ عضواً بنسبة (٨٧,٨٪) أجابوا بوجود ارتباط فى أربعة أو خمس مراحل (ارتباط قوى)

وباختبار هذه النسبة (الأخيرة) باستخدام برنامج Mini Tab تبين أنه عند مستوى ثقة (٩٥٪) فإن فترة الثقة لهذه النسبة تقع بين (٨٤,٢٪ و ٩١,٣٪) أى أن النسبة الحقيقية للقائلين بوجود ارتباط قوى فى مجتمع الدراسة تقع بين حدى فترة الثقة هذه ، وبمعنى آخر يمكن القول بأن أكثر من ٨٤٪ من أفراد المجتمع يقررون بوجود ارتباط قوى بين متغير الأسرة والطفولة ومراحل عملية اتخاذ القرار .

جدول رقم (٣١) يوضح مؤشرات متغير الأسرة والطفولة تبعا لنسبة استجابة الارتباط القوى (٤ أو ٥ مراحل)

المؤشرات	ك	النسبة	الترتيب
برامج ومشروعات لتنفيذ قرارات المجلس القومى للأمومة والطفولة	٢٩٧	٩٣,٧	١
برامج تنفيذية تعكس بنود وثيقة حماية ورعاية الطفل المصرى	٢٩٢	٩٢,١	٣
برامج رعاية المعاقين من الأطفال	٢٦٥	٨٣,٦	٥
برامج لتوعية أسر الأطفال المعاقين	٢٧٨	٨٧,٧	٤
التوسع فى مشروع السر المنتجة	٢٩٤	٩٢,٧	٢

يتضح من الجدول السابق

أن جمعيات تنمية المجتمع تأخذ على عاتقها الاهتمام بالأسرة والطفولة فى الآونة الأخيرة خاصة بعد تشكيل المجلس القومى للمرأة ، وانتشار مراكز رعاية الأمومة والطفولة فى ربوع مصر ، وظهر ذلك من خلال ارتفاع نسبة الذين أجابوا بوجود ارتباط قوى بين هذا المتغير وعملية اتخاذ القرار فى جمعيات تنمية المجتمع المحلى محل الدراسة .

ويلاحظ ذلك من خلال اهتمام إدارة الجمعية بتنفيذ قرارات المجلس القومى للأمومة والطفولة بنسبة (٩٣,٧) ، ثم مشروعات الأسر المنتجة بنسبة (٩٢,٧٪) ثم إنشاء مشروعات تعكس بنود وثيقة حماية ورعاية الطفل المصر

(٢٠٠١ - ٢٠١٠) بنسبة (٩٢,١٪) ثم برامج توعية أسر الأطفال المعاقين بنسبة (٨٧,٧٪) ، ثم برامج رعاية المعاقين من الأطفال بنسبة (٨٣,٦٪).

جدول رقم (٣٢) يوضح مدى ارتباط التنظيمات المحلية بعملية اتخاذ القرار

الفئات	ك	٪
صفر	صفر	صفر
أكبر من صفر <٢	٨	٢,٥
٢- ٣	٢٤	٧,٦
أكبر من ٣- ٥	٢٨٥	٨٩,٩
المجموع	٣١٧	١٠٠٪

يتضح من الجدول السابق :

أن آراء أعضاء مجالس إدارة الجمعيات محل الدراسة حول ارتباط التنظيمات المجتمعية المحلية بمراحل عملية اتخاذ القرار جاءت على النحو التالى :-

- عدد صفر مفردة أجابوا بعدم وجود ارتباط .
- عدد ٨ أعضاء بنسبة (٢,٥٪) أجابوا بوجود ارتباط بمرحلة واحدة (ارتباط ضعيف).
- عدد ٢٤ عضواً بنسبة (٧,٦٪) أجابوا بوجود ارتباط بمرحلتين أو ثلاثة (ارتباط متوسط).
- عدد ٢٨٥ عضواً بنسبة (٨٩,٩٪) أجابوا بوجود ارتباط بأربعة أو خمس مراحل (ارتباط قوى) وباختبار النسبة الأخيرة باستخدام برنامج Mini Tab تبين أنه عند

مستوى ثقة ٩٥٪ فإن فترة الثقة لهذه النسبة تقع بين (٨٦,٧٪ و ٩٢,٢٪) أى أن النسبة الحقيقية للقائلين بوجود ارتباط قوى فى مجتمع الدراسة من ٨٦٪ من أفراد المجتمع يقررون بوجود ارتباط قوى بين متغير التنظيمات المحلية ومراحل عملية اتخاذ القرار .

جدول رقم (٣٣) يوضح مؤشرات متغير التنظيمات المحلية تبعا لنسبة استجابة الارتباط القوى (٤ أو ٥ مراحل)

التنظيم	ك	النسبة	الترتيب
الوحدة الاجتماعية	٣١٣	٩٨.٧	١
مديرية الشئون الاجتماعية	٣٠٤	٩٥.٩	٢
الاتحاد العام والإقليمى والنوعى	٢٧١	٨٥.٥	٧
الوحدة المحلية	٢٨٨	٩٠.٩	٥
مجلس المدينة	٢٥٤	٨٠.١	١٠
الوحدة الصحية أو المستشفى التكاملى	٢٤٥	٧٧.٣	١١
الجمعية الزراعية	٢٦٣	٨٣	٨
المصانع والشركات	١٣٥	٤٢.٦	١٣
المؤسسات التعليمية	٢٩١	٩١.٨	٣
المؤسسات الدينية	٢٥٧	٨١.١	٩
المؤسسات الشبابية	٢٨١	٨٨.٦	٦
المؤسسات السياسية	٢٢٤	٧٠.٧	١٢
مؤسسات الخدمة المجمعة	٢٩٠	٩١.٥	٤

يتضح من الجدول السابق :

أن ثمة مجموعة من التنظيمات المحلية لها علاقة قوية بمجلس إدارة جمعيات تنمية المجتمع المحلى وبالتالى بمراحل عملية اتخاذ القرار ومن هذه التنظيمات التى لها تأثير قوى (الوحدة الاجتماعية – مديرية الشئون الاجتماعية) كجهات إشرافية ، كذلك على نفس الدرجة من القوة (المؤسسات التعليمية – المؤسسات الخدمية المجمعة – الوحدة المحلية) ولعل هذا يرجع إلى أن بهذه التنظيمات دور مباشر فى انجاز عمل الجمعية من خلال التسهيلات والمساعدات الفنية والمادية .

وثمة مجموعة من التنظيمات الأخرى لها علاقة متوسطة مثل (المؤسسات الشبابية – الاتحاد العام والإقليمى والنوعى – الجمعية الزراعية – المؤسسات الدينية – مجلس المدينة – الوحدة الصحية – المؤسسات السياسية) ثم تأتى (المصانع والشركات) فى العلاقة الضعيفة ، ولعل هذا يرجع إلى درجة استفادة الجمعية من هذه التنظيمات بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو هذا يتوقف على نوعية البرنامج أو المشروع الذى سوف تقوم به .

جـ نتيجة الفرض الأول :

من خلال العرض السابق يتضح لنا صحة فرض الدراسة الأول والذى ينص على (من المتوقع وجود علاقة ارتباطية إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الاجتماعية ومراحل عملية اتخاذ القرار بالمنظمات غير الحكومية) بعد أن تبين صحته فى جميع المتغيرات المحددة وهى (متغير السكان – التعليم– الأسرة والطفولة – التنظيمات المحلية).

٢- اختبار فرض ارتباط المتغيرات الاقتصادية بمراحل عملية اتخاذ القرار

أ- صيغة الفرض :

(من المتوقع وجود علاقة ارتباطية إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الاقتصادية ومراحل عملية اتخاذ القرار بالمنظمات غير الحكومية)

ب- تحقيق الفرض

وذلك من خلال خمسة متغيرات هى الواردة فى الأسئلة من السؤال (٤١ : ٥١)

١- متغير مصادر التمويل الذاتى وتقاس بالمؤشرات التالية

- الاشتراكات
- التبرعات والهبات

- الإعانات الحكومية
- عائدات مشروعات الجمعية
- استثمار إمكانات الجمعية

٢- متغير مصادر التمويل الخارجى وتقاس بالمؤشرات التالية

- التمويل الأجنبى والمحلى
- التحويلات المالية الخارجية
- مساهمات أبناء المجتمع المحلى المغتربين

٣- متغير سياسة الإصلاح الاقتصادى فى الدولة

٤- متغير حجم الاستثمار القومى

٥- متغير معدل الادخار القومى

وذلك من خلال الاستجابات سالفة الذكر وتوضح الجداول التالية استجابات المبحوثين لكل متغير من هذه المتغيرات على النحو التالى .

جدول رقم (٣٤) يوضح مدى ارتباط مصادر التمويل الذاتى بعملية اتخاذ القرار

الفئات	ك	٪
صفر	صفر	صفر
أكبر من صفر <٣	صفر	صفر
٣ -٢	٢٨	٨.٨
أكبر من ٣- ٥	٢٨٩	٩١.٢
المجموع	٣١٧	٪١٠٠

يتضح من الجدول السابق :-

أن استجابات أعضاء مجالس الإدارة حول مدى ارتباط مصادر التمويل الذاتى للجمعية كمتغير بمراحل عملية اتخاذ القرار جاءت على النحو التالى :-

- صفر عضواً أجاب بعدم وجود ارتباط
- صفر عضواً أجاب بعدم وجود ارتباط ضعيف
- ٢٨ عضواً بنسبة (٨,٨٪) أجابوا بوجود ارتباط بمرحلتين أو ثلاثة (ارتباط متوسط)
- ٢٨٩ عضواً بنسبة (٩١,٢٪) أجابوا بوجود ارتباط بأربعة أو خمس مراحل (ارتباط قوى) وباختبار نسبة الارتباط القوى باستخدام برنامج الـ Mini Tab تبين أنه عند مستوى ثقة (٩٥٪) ، فإن فترة الثقة لهذه النسبة تقع بين (٨٨,١٪ و ٩٤,٢٪) أى أن النسبة الحقيقية للقائلين بوجود ارتباط قوى فى المجتمع محل الدراسة تقع بين حدى فترة الثقة هذه ، بمعنى آخر يمكن القول بأن أكثر من (٨٨٪) من أفراد المجتمع يقررون بوجود ارتباط قوى بين متغير مصادر التمويل لجمعية تنمية المجتمع المحلى ومراحل عملية اتخاذ القار .

جدول رقم (٣٥) يوضح مؤشرات متغير مصادر التمويل الذاتى تبعا لنسب استجابة الارتباط القوى (٤ أو ٥ مراحل)

المؤشرات	ك	النسبة	الترتيب
اشتراكات الأعضاء	٢٩٤	٩٢,٧	٣
التبرعات والهبات	٢٩٠	٩١,٥	٤
الإعانات الحكومية	٣٠٧	٩٦,٨	١
عائدات مشروعات الجمعية	٢٤٧	٧٧,٩	٥
استثمار إمكانات الجمعية المالية	٢٩٧	٩٣,٧	٢

يتضح من الجدول السابق :

أن الإعانات الحكومية تتصدر مصادر التمويل الذاتى لجمعيات تنمية المجتمع بنسبة (٩٦,٨٪) ولعل هذا يرجع إلى أنها ثابتة وليست متذبذبة مثل باقى

المصادر ، ثم استثمار إمكانات الجمعية سواء إقامة حفلات بها أو تأجير قاعتها فى المركز الثانى بنسبة (٩٣,٧٪)، أما اشتراكات الأعضاء فى المركز الثالث بنسبة (٩٢,٧٪) ولعل هذا يرجع إلى اختلاف عدد المشتركين من جمعية لأخرى ، ثم التبرعات والهبات فى المركز الرابع بنسبة (٩١,٥٪) ، ثم أخيراً عائدات مشروعات الجمعية بنسبة (٧٧,٩٪) ولعل هذا يرجع إلى عدم توافر إمكانية إقامة مشروعات استثمارية فى جميع الجمعيات واقتصارها على عدد محدود منها .

دول رقم (٣٦) يوضح ارتباط مصادر التمويل الخارجى بعملية اتخاذ القرار

الفئات	ك	٪
صفر	٣٧	١١,٧
أكبر من صفر <٢	٩٦	٣٠,٣
٢- ٣	٥	١,٦
أكبر من ٣- ٥	١٧٩	٥٦,٥
المجموع	٣١٧	١٠٠٪

يتضح من الجدول السابق :

أن استجابات عينة الدراسة عن مدى ارتباط متغير مصادر التمويل الخارجى بمراحل عملية اتخاذ القرار على النحو الآتى :-

- ٣٧ عضواً بنسبة (١١,٧٪) أجابوا بعدم وجود ارتباط .
- ٩٦ عضواً بنسبة (٣٠,٣٪) أجابوا بوجود ارتباط بمرحلة واحدة (ارتباط ضعيف)
- ٥ أعضاء بنسبة (١,٦٪) أجابوا بوجود ارتباط بمرحلتين أو ثلاثة (ارتباط متوسط)
- ١٧٩ عضواً بنسبة (٥٦,٥٪) أجابوا بوجود ارتباط فى أربعة أو خمس مراحل (ارتباط قوى)

وباختبار نسبة الارتباط القوى باستخدام برنامج الـ Mini Tab تبين أنه عند مستوى ثقة (٩٥٪) فإن فترة الثقة لهذه النسبة تقع بين (٥١,٥٪ و ٦١,٩٪) أى أن النسبة الحقيقية للقائلين بوجود ارتباط قوى فى مجتمع الدراسة تقع بين حدى فترة الثقة هذه ، بمعنى آخر يمكن القول بأن أكثر من ٥١٪ من أفراد المجتمع يقررون بوجود ارتباط قوى بين متغير مصادر التمويل الخارجى للجمعية ومراحل عملية اتخاذ القرار.

جدول رقم (٣٧) يوضح مؤشرات متغير مصادر التمويل الخارجى تبعا لنسب لاستجابة الارتباط القوى(٤ أو ٥ مراحل)

المؤشرات	ك	النسبة	الترتيب
التحويلات المادية الخارجية	١٨٩	٥٩,٦	٢
استثمار التمويل الخارجى (أجنبى – محلى)	١٣٣	٤٢	٣
مساهمة أبناء المجتمع المحلى المغتربين	٢١٧	٦٨,٥	١

يتضح من الجدول السابق :

أن مصادر التمويل القادمة من أبناء المجتمع المحلى المغتربين احتلت المرتبة الأولى بنسبة (٦٨,٥٪) ثم التحويلات المادية الخارجية بنسبة (٥٩,٦٪) ثم استثمارات الأموال المحولة من الخارج أو الداخل بنسبة (٤٢٪).

من الملاحظ أن هذا النوع من المصادر لا يتوافر لعدد كبير من الجمعيات وبالتالى فالنسبة هنا متوسط إلى حد ما . حيث يختلف من جمعية إلى أخرى تبعاً للموقع أو لنشاط مجلس إداراتها.

الفئات	ك	٪
صفر	٤	١,٣
أكبر من صفر <٢	٧	٢,٢
٢- ٣	٣	٠,٩
أكبر من ٣- ٥	٣٠٣	٩٥,٦

المجموع	٢١٧	٪١٠٠

جدول رقم (٣٨) يوضح مدى ارتباط متغير سياسة الإصلاح الاقتصادى بمراحل عملية اتخاذ القرار يتضح من الجدول السابق :-

أن استجابات عينة الدراسة حول مدى ارتباط متغير سياسة الإصلاح الاقتصادى بمراحل عملية اتخاذ القرار حيث كانت على النحو التالى :-

- ٤ أعضاء بنسبة (١.٣٪) أجابوا بعدم وجود ارتباط
- ٧ أعضاء بنسبة (٢.٢٪) أجابوا بوجود ارتباط بمرحلة واحدة (ارتباط ضعيف)
- ٣ أعضاء بنسبة (٠.٩٪) أجابوا بوجود ارتباط فى مرحلتين أو ثلاث مراحل (ارتباط متوسط)
- ٢٠٣ عضواً بنسبة (٩٥.٦٪) أجابوا بوجود ارتباط فى أربعة أو خمس مراحل (ارتباط قوى)

وباختبار نسبة الارتباط القوى باستخدام برنامج Mini Tab تبين أنه عند مستوى ثقة (٩٥٪) فإن فترة الثقة لهذه النسبة تقع بين (٩٣.٣٪ و ٩٧.٨٪) أى أن النسبة الحقيقية للقائلين بوجود ارتباط قوى فى مجتمع الدراسة تقع بين حدى فترة الثقة هذه ، بمعنى آخر يمكن القول بأن أكثر من (٩٣٪) من أفراد المجتمع يقررون بوجود ارتباط قوى بين متغير سياسة الإصلاح الاقتصادى ومراحل عملية اتخاذ القرار .

جدول رقم (٣٩) يوضح مدى ارتباط متغير حجم الاستثمار القومى بعملية اتخاذ القرار

الفئات	ك	٪
صفر	٦٣	١٩.٩
أكبر من صفر <٢	٦	١.٩
٢- ٣	٥	١.٦
أكبر من ٣- ٥	٢٤٣	٧٦.٧

المجموع	٣١٧	٪١٠٠

يتضح من الجدول السابق :

أن استجابات عينة الدراسة حول مدى ارتباط متغير حجم الاستثمار القومى بمراحل عملية اتخاذ القرار على النحو التالى :-

- ٦٣ عضواً بنسبة (١٩.٩٪) أجابوا بعدم وجود ارتباط .
- ٦ أعضاء بنسبة (١.٩٪) أجابوا بوجود ارتباط فى مرحلة واحدة (ارتباط ضعيف)
- ٥ أعضاء بنسبة (١.٦٪) أجابوا بوجود ارتباط فى مرحلتين أو ثلاثة مراحل (ارتباط متوسط)
- ٢٤٣ عضواً بنسبة (٧٦.٧٪) أجابوا بوجود ارتباط فى أربعة أو خمس مراحل (ارتباط قوى)

وباختبار نسبة الارتباط القوى باستخدام برنامج الـ Mini Tab تبين أنه عند مستوى ثقة (٩٥٪) فإن فترة الثقة لهذه النسبة تقع بين (٧٢.١ و ٨١.٣٪) أى أن النسبة الحقيقية للقائلين بوجود ارتباط قوى فى مجتمع الدراسة تقع بين حدى فترة الثقة هذه ، بمعنى آخر يمكن القول بأن أكثر من (٧٢٪) من أفراد المجتمع يقررون بوجود ارتباط قوى بين متغير حجم الاستثمار القومى ومراحل عملية اتخاذ القرار .

جدول رقم (٤٠) يوضح مدى ارتباط متغير معدل الادخار القومى بعملية اتخاذ القرار

الفئات	ك	٪
صفر	٧٧	٢٤.٣
أكبر من صفر <٢	صفر	صفر
٢- ٣	٣٥	١١.٠
أكبر من ٣- ٥	٢٠٥	٦٤.٧
المجموع	٣١٧	٪١٠٠

يتضح من الجدول السابق :

أن استجابات عينة الدراسة حول مدى ارتباط متغير معدل الادخار القومى بمراحل عملية اتخاذ القرار جاءت على النحو التالى :-

- ٧٧ عضواً بنسبة (٢٤.٣٪) أجابوا بعدم وجود ارتباط .
- صفر عضواً أجابوا بوجود ارتباط ضعيف.
- ٣٥ عضواً بنسبة (١١٪) أجابوا بوجود ارتباط فى مرحلتين أو ثلاثة مراحل (ارتباط متوسط)
- ٢٠٥ عضواً بنسبة (٦٤.٧٪) أجابوا بوجود ارتباط فى أربعة أو خمس مراحل (ارتباط قوى) وباختبار نسبة الارتباط القوى باستخدام برنامج الـ Mini Tab تبين أنه عند مستوى ثقة ٩٥٪ فإن فترة الثقة لهذه النسبة تقع بين (٥٩.٤٪ و ٦٩.٩٪) أى أن النسبة الحقيقية للقائلين بوجود ارتباط قوى فى مجتمع الدراسة تقع بين حدى فترة الثقة هذه ؛ بمعنى آخر يمكن القول بأن أكثر من (٥٩٪) من أفراد المجتمع يقررون بوجود ارتباط قوى بين متغير معدل الادخار القومى ومراحل عملية اتخاذ القرار .

جـ نتيجة اختبار الفرض الثانى :

من خلال العرض السابق يتضح لنا صحة فرض الدراسة الفرعى الثانى والذى ينص على (من المتوقع وجود علاقة ارتباطية إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الاقتصادية ومراحل عملية اتخاذ القرار بالمنظمات غير الحكومية) ، وذلك بعد أن ثبت ارتباط المتغيرات الفرعية التى تشكل فى مجموعها المتغيرات الاقتصادية وهى (مصادر التمويل الذاتى – مصادر التمويل الخارجى – سياسة الإصلاح الاقتصادى – حجم الاستثمار القومى – معدل الادخار القومى).

٣- اختبار فرض ارتباط المتغيرات السياسية بمراحل عملية اتخاذ القرار

أ- صيغة الفرض :-

(من المتوقع وجود علاقة ارتباطية إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات السياسية ومراحل عملية اتخاذ القرار بالمنظمات غير الحكومية)

بـ تحقيق الفرض

وذلك من خلال أربعة متغيرات فرعية هى الواردة فى الأسئلة من السؤال (٥٢- ٧٤)

١- متغير جماعات الضغط وتشمل المؤشرات التالية :-

- أصحاب المصالح
- رجال الأعمال
- العائلات والعصبيات
- الجماعات الدينية
- الحزب لوطنى
- الأحزاب الأخرى
- النقابات
- ملاك الأراضى الزراعية
- الجماعات المثقفة

٢- متغير تدخل الجهات الأمنية الحكومية وتشمل المؤشرات التالية :-

- التدخل فى اختيار أعضاء مجالس الإدارة
- التدخل فى استبعاد أشخاص مرشحين لعضوية مجلس الإدارة
- التدخل فى تعيين أشخاص ذو صفات اعتبارية
- التدخل فى الحظر على أعضاء مجالس الإدارة مناقشة الأنشطة السياسية
- التدخل فى التأثير فى أوجه نشاط الجمعية
- التدخل فى فرض القرارات على مجلس إدارة الجمعية

٣- متغير الاستفادة من القيادات السياسية وتشمل :-

- عضو مجلس الشعل
- عضو مجلس الشورى
- عضو المجلس الشعبى المحلى
- وزير حالى أو سابق
- عضو فاعل فى الحزب الوطنى
- أصحاب النفوذ

٤- متغير التشريعات والقوانين

وذلك من خلال فئات الاستجابات سالفة الذكر وتوضح الجداول التالية استجابات المبحوثين لكل متغير من هذه المتغيرات

□

جدول رقم (٤١) يوضح ارتباط متغير جماعات الضغط بعملية اتخاذ القرار

الفئات	ك	٪
صفر	١١	٣,٥
أكبر من صفر <٢	١٠٤	٣٢,٨
٢- ٣	٨٨	٢٧,٨
أكبر من ٣- ٥	١١٤	٣٦,٠
المجموع	٣١٧	٪١٠٠

يتضح من الجدول السابق :

أن استجابات عينة الدراسة حول مدى ارتباط متغير جماعات الضغط بمراحل عملية اتخاذ القرار جاءت على النحو التالى :-

- عضواً بنسبة (٣,٥٪) أجابوا بعدم وجود ارتباط .
- ١٠٤ عضواً بنسبة (٣٢,٨٪) أجابوا بوجود ارتباط فى مرحلة واحدة (ارتباط ضعيف)
- ٨٨ عضواً بنسبة (٢٧,٨٪) أجابوا بوجود ارتباط فى مرحلتين أو ثلاث مراحل (ارتباط متوسط)
- ١١٤ عضو بنسبة (٣٦,٠٪) أجابوا بوجود ارتباط فى أربعة أو خمس مراحل (ارتباط قوى) وباختبار نسبة الارتباط القوى باستخدام برنامج الـ Mini Tab تبين أنه عند مستوى ثقة (٩٥٪) فإن فترة الثقة لهذه النسبة تقع بين (٣٠,٧٪ و ٤١,٢٪) أى أن النسبة الحقيقية للقائلين بوجود ارتباط قوى فى مجتمع الدراسة تقع بين حدى فترة الثقة هذه ، بمعنى آخر يمكن القول بأن (٤١٪) من أفراد المجتمع يقررون بوجود ارتباط قوى بين متغير جماعات الضغط ومراحل عملية اتخاذ القرار.

جدول رقم (٤٢) يوضح مؤشرات متغير جماعات الضغط تبعاً لنسب استجابة الارتباط القوى (٤ أو ٥ مراحل)

المؤشرات	ك	النسبة	الترتيب
أصحاب المصالح	١٤٤	٤٥,٤	٤
رجال الأعمال	١٠٩	٣٤,٤	٨
العائلات والعصبيات	١٣٩	٤٣,٦	٥
الجماعات الدينية	١١٤	٣٦	٧
الحزب الوطنى	٢٤٨	٧٨,٢	٢
الأحزاب الأخرى	٦٨	٢١,٥	٩
النقابات المهنية	١٥٢	٤٧,٩	٣
ملاك الأراضى الزراعية	١٣٨	٤٣,٥	٦
الجماعات المثقفة	٢٦٩	٨٤,٩	١

يتضح من الجدول السابق :

أن لجماعات الضغط تأثيرها فى مجتمع الدراسة يختلف من جماعة إلى أخرى ومن جمعية إلى أخرى . ويتضح أيضاً أن تأثيرها إلى حد ما متوسط فى مجتمع الدراسة .

ماعدا الجماعات المثقفة التى احتلت المركز الأول بنسبة (٨٤,٩٪) ثم الحزب الوطنى فى المركز الثانى بنسبة (٧٨,٢٪) ، أما باقى الجماعات فتأثيرها يتضح فى عدد محدود من الجمعيات وجاء ترتيبها على النحو الموضح فى الجدول (النقابات لمهنية ٤٧,٩٪ - أصحاب المصالح ٤٥,٤٪ - العائلات والعصبيات ٤٣,٦٪ - ملاك الأراضى الزراعية ٤٣,٥٪ - الجماعات الدينية ٣٦٪ - رجال الأعمال ٣٤,٤٪ وأخيراً الأحزاب الأخرى ٢١,٥٪).

ومن الملاحظات الجديرة بالذكر أن نسبة ملاك الأراضى الزراعية والعائلات والعصبيات إجمالياً (٨٧.١٪) وهذه النسبة ليست بسيطة وتفسر أن محافظة كفرالشيخ يغلب عليها الطابع الريفى التى تضع هذه المؤشرات فى كانه مميزة فى المجتمع ولها اعتبارها .

جدول رقم (٤٣) يوضح ارتباط متغير تدخل الجهات الأمنية الحكومية بعملية اتخاذ القرار

الفئات	ك	٪
صفر	٧	٢.٢
أكبر من صفر <٣	١٥	٤.٧
٣- ٢	٤٣	١٣.٦
أكبر من ٣- ٥	٢٥٢	٧٩.٥
المجموع	٣١٧	١٠٠٪

يتضح من الجدول السابق :

أن استجابات المبحوثين حول مدى ارتباط متغير تدخل الجهات الأمنية الحكومية بمراحل عملية اتخاذ القرار جاءت على النحو التالى :-

- ٧ أعضاء بنسبة (٢.٢٪) أجابوا بعدم وجود ارتباط
- ١٥ عضواً بنسبة (٤.٧٪) أجابوا بوجود ارتباط فى مرحلة واحدة (ارتباط ضعيف)
- ٤٣ عضواً بنسبة (١٣.٦٪) اجابوا بوجود ارتباط مرحلتين أو ثلاث مراحل (ارتباط متوسط)
- ٢٥٢ عضوا بنسبة (٧٩.٥٪) أجابوا بوجود ارتباط فى أربعة أو خمس مراحل (ارتباط قوى) وباختبار نسبة أصحاب الرأى (الارتباط القوى) باستخدام برنامج الـ Mini Tab تبين أنه عند مستوى ثقة (٩٥٪) فإن فترة الثقة لهذه النسبة تقع بين (٧٥.١٪ و ٨٣.٩٪) أى أن النسبة الحقيقية للقائلين بوجود ارتباط قوى فى مجتمع الدراسة تقع بين حدى فترة الثقة هذه ، بمعنى

آخر يمكن القول بأن أكثر من (٧٥٪) من أفراد المجتمع يقررون بوجود ارتباط قوى بين متغير تدخل الجهات الأمنية الحكومية ومراحل عملية اتخاذ القرار.

جدول رقم (٤٤) يوضح مؤشرات متغير تدخل الجهات الأمنية الحكومية تبعاً لنسب استجابة الارتباط القوى(٤ أو ٥ مراحل)

المؤشرات	ك	النسبة	الترتيب
التدخل فى اختيار أعضاء مجلس الإدارة	٢٢٢	٧٠.٣	٤
التدخل باستبعاد أشخاص مرشحين لعضوية مجلس الإدارة	١٩٦	٦١.٨	٦
التدخل بالتعيين لأشخاص ذوى صفات اعتبارية	٢٥٨	٨١.٤	٣
التدخل بحظر مناقشة الأنشطة السياسية فى الجمعية	٢٠٩	٦٥.٩	٥
التدخل فى القرارات التى تؤثر على نشاط الجمعية	٢٩٦	٩٣.٤	١
التدخل عن طريق الجهات الإدارية المختصة بإدارة الجمعيات	٢٩٥	٩٣.١	٢

يتضح من الجدول السابق :

أن تدخل الجهات الأمنية الحكومية له عدة مظاهر جاء أولها فى التدخل فى القرارات التى تهم نشاط الجمعية وبالتالى يحدد الأنشطة التى ينبغى على الجمعية الالتزام بها بنسبة (٩٣.٤٪) ، ثم التدخل عن طريق الضغط على الجهات الإدارية المختصة بنسبة (٩٣٪) ، ثم بتعين بعض الأشخاص ذوى الصفات الاعتبارية بنسبة (٨١.٤٪) ، ثم التدخل فى اختيار أعضاء مجلس الإدارة بنسبة (٧٠.٣٪) ثم حظر مناقشة الأنشطة السياسية فى الجمعية بنسبة (٦٥.٩٪) ، وأخيرا باستبعاد أشخاص مرشحين لعضوية مجلس إدارة الجمعية بنسبة (٦١.٨٪).

جدول رقم (٤٥) يوضح ارتباط متغير القيادات السياسية بعملية اتخاذ القرار

الفئات	ك	٪
صفر	٣	٠.٩
أكبر من صفر <٢	٣٤	١٠.٧
٢- ٣	٨٧	٢٧.٤
أكبر من ٣- ٥	١٩٣	٦٠.٩
المجموع	٣١٧	٪١٠٠

ويتضح من الجدول السابق :

أن استجابات المبحوثين حول مدى ارتباط متغير القيادات السياسية بمراحل عملية اتخاذ القرار جاءت على النحو التالى :-

- ٣ أعضاء بنسبة (٠.٩٪) أجابوا بعدم وجود ارتباط
- ٣٤ عضواً بنسبة (١٠.٧٪) أجابوا بوجود ارتباط فى مرحلة واحدة (ارتباط ضعيف)
- ٨٧ عضواً بنسبة (٢٧.٤٪) أجابوا بوجود ارتباط فى مرحلتين أو ثلاث مراحل (ارتباط متوسط)
- ١٩٣ عضواً بنسبة (٦٠.٩٪) أجابوا بوجود ارتباط فى أربعة أو خمس مراحل (ارتباط قوى)

وباختبار نسبة أصحاب الإجابة (ارتباط القوى) باستخدام برنامج الـ Mini Tab تبين أنه عند مستوى ثقة ٩٥٪ فإن فترة الثقة لهذه النسبة تقع بين (٥٥.٥٪ و ٦٦.٣٪) أى أن النسبة الحقيقية للقائلين بوجود ارتباط قوى فى مجتمع الدراسة تقع بين حدى فترة الثقة هذه ، بمعنى آخر يمكن القول بأن أكثر من (٥٥٪) من أفراد المجتمع يقررون بوجود ارتباط قوى بين متغير الاستعانة بالقيادات السياسية ومراحل عملية اتخاذ القرار .

جدول رقم (٤٦) يوضح مؤشرات متغير الاستعانة بالقيادات السياسية تبعا لنسب استجابة الارتباط القوى(٤ أو ٥ مراحل)

المؤشرات	ك	النسبة	الترتيب
القيادات السياسية العامة	٢٩١	٩١,٨	١
عضو مجلس الشعب	١٩٤	٦١,٢	٤
عضو مجلس الشورى	١٤٤	٤٥,٤	٧
عضو المجلس الشعبى المحلى	٢٢٨	٧١,٩	٣
وزير حالى أو سابق	١٦٤	٥١,٧	٥
عضو فاعل فى الحزب الوطنى	٢٦٠	٨٢	٢
أصحاب نفوذ أو منصب	١٥٤	٤٨,٦	٦

يتضح من الجدول السابق :

أن هناك بعض القيادات السياسية التى لها دور بارز فى تنشيط العمل التطوعى وتسهل مهمة بعض جمعيات تنمية المجتمع المحلى فى مجتمع الدراسة ومن هذه القيادات (القيادات السياسية العامة بنسبة ٩١,٨٪ - عضو فاعل فى الحزب الوطنى بنسبة ٨٢٪ - عضو المجلس الشعبى المحلى ٧١,٩٪) ، ثم تاتى مجموعة أخرى جاءت نسبتها متوسطة لعل هذا يرجع إلى عدم وجود هذه القيادات فى بعض القرى مقر بعض الجمعيات ومن هذه القيادات (عضو مجلس الشعب ٦١,٢٪ - وزير حالى أو سابق ٥١,٧٪ - أصحاب نفوذ أو منصب سياسى ٤٨,٦ - عضو مجلس الشورى ٤٥,٤٪) وقد يكون ذلك يرجع إلى أن هذه القيادات غير موجودة بصفة دائمة فى القرى محل الجمعيات ، وقد يرجع إلى عدم نشاط مجلس إدارة الجمعية فى تكوين علاقات تعاونية مع هذه القيادات .

جدول رقم (٤٧) يوضح ارتباط استقرار القوانين والتشريعات بعملية اتخاذ القرار

الفئات	ك	٪
صفر	صفر	صفر
أكبر من صفر <٢	صفر	صفر
٢- ٣	٢	٠,٦
أكبر من ٣- ٥	٣١٥	٩٩,٤
المجموع	٣١٧	٪١٠٠

يتضح من الجدول السابق :

أن استجابات المبحوثين حول مدى ارتباط متغير استقرار القوانين والتشريعات المتعلقة بجمعيات تنمية المجتمع المحلى بشكل خاص والمنظمات غير الحكومية بشكل عام جاءت على النحو التالى :

- صفر عضواً أجابوا بعدم وجود ارتباط، كذلك عدم وجود ارتباط فى مرحلة واحدة (ارتباط ضعيف)
- ٢ عضواً بنسبة (٠,٦٪) أجابوا بوجود ارتباط فى مرحلتين أو ثلاث مراحل (ارتباط متوسط)
- ٣١٥ عضواً بنسبة (٩٩,٥٪) أجابوا بوجود ارتباط فى أربعة أو خمس مراحل (ارتباط قوى) وباختبار نسبة أصحاب الرأى (الارتباط القوى) إحصائياً باستخدام برنامج الـ Mini Tab تبين أنه عن مستوى ثقة ٩٥٪ فإن فترة الثقة لهذه النسبة تقع بين (٩٨,٥٪ و ١٠٠٪ أى أن النسبة الحقيقية للقائلين بوجود ارتباط قوى فى مجتمع الدراسة تقع بين حدى فترة الثقة هذه ، بمعنى آخر يمكن القول بأن أكثر من ٩٨٪ من أفراد المجتمع يقررون بوجود ارتباط قوى بين متغير استقرار التشريعات والقوانين ومراحل عملية اتخاذ القرار .

جـ نتيجة اختبار الفرض الثالث :-

من خلال عرض الجداول السابقة يتضح لنا صحة فرض الدراسة الفرعى الثالث والذى ينص على (من المتوقع وجود علاقة ارتباطيه إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات السياسية ومراحل عملية اتخاذ القرار بالمنظمات غير الحكومية)

وذلك بعد أن ثبت ارتباط المتغيرات المحددة والتى تشكل فى مجموعها المتغيرات السياسية وهى (جماعات الضغط التدخل الجهات الأمنية الحكومية – الاستفادة من القيادات السياسية – التشريعات والقوانين).

٤- اختبار فرض ارتباط المتغيرات المهنية بمراحل عملية اتخاذ القرار

أ- صيغة الفرض :-

(من المتوقع وجود علاقة ارتباطيه إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المهنية ومراحل عملية اتخاذ القرار بالمنظمات غير الحكومية)

ب- تحقيق الفرض

وذلك من خلال متغيرين أساسيين الواردان فى الأسئلة من (٧٥- ٨٨)

١- متغير العمليات المهنية لطريقة تنظيم المجتمع وتشمل :-

- الاستعانة بالدراسات والبحوث العلمية
- تحديد الإمكانيات المادية والبشرية
- وضع البرامج (الخطة)
- مرحلة التنفيذ ومشاركة المواطنين فيها
- المتابعة الجادة والمستمرة
- التقويم المستمر
- تقسيم العمل وتحديد المسئوليات

٢- متغير الأدوات المهنية لطريقة تنظيم المجتمع وتشمل :-

- تشكيل اللجان
- المؤتمرات المجتمعية
- الاجتماعات الدورية
- استثمار وسائل الإعلام والاتصال
- متابعة صندوق العرائض والشكاوى – الاستعانة بالخبراء والمتخصصين

- الندوات

وذلك بناءاً على تقسيم فئات الاستجابات سالفة الذكر وتوضح الجداول التالية استجابات المبحوثين لكل متغير من هذه المتغيرات

جدول رقم (٤٨) يوضح ارتباط متغير عمليات تنظيم المجتمع بعملية اتخاذ القرار

الفئات	ك	٪
صفر	صفر	صفر
أكبر من صفر <٣	٢	٠,٦
٢- ٣	١	٠,٣
أكبر من ٣- ٥	٣١٤	٩٩,١
المجموع	٣١٧	٪١٠٠

يتضح من الجدول السابق :

أن استجابات المبحوثين حول مدى ارتباط متغير عمليات تنظيم المجتمع بمراحل عملية اتخاذ القرار جاءت على النحو التالى :-

- صفر عضواً أجاب بعدم وجود ارتباط
- ٢ عضواً بنسبة (٠,٦٪) أجابا بوجود ارتباط فى مرحلة واحدة (ارتباط ضعيف)
- ١ عضواً بنسبة (٠,٣٪) أجاب بوجود ارتباط فى مرحلتين أو ثلاثة مراحل (ارتباط متوسط)
- ٣١٤ عضواً بنسبة (٩٩,١٪) أجابوا بوجود ارتباط فى أربعة أو خمس مراحل (ارتباط قوى)

وباختبار نسبة القول بوجود (الارتباط القوى) إحصائياً باستخدام برنامج الـ Mini Tab تبين انه عند مستوى ثقة (٩٥٪) فإن فترة الثقة لهذه النسبة تقع بين (٩٧,٩٪ و١٠٠٪) اى أن النسبة الحقيقية للقائلين بوجود ارتباط قوى فى مجتمع الدراسة تقع بين مدى فترة الثقة هذه . بمعنى آخر يمكن القول بأن أكثر من

(٩٧٪) من أفراد المجتمع يقررون بوجود ارتباط قوى بين متغير العمليات المهنية لطريقة تنظيم المجتمع ومراحل عملية اتخاذ القرار .

جدول رقم (٤٩) يوضح مؤشرات متغير العمليات المهنية تبعا لنسب استجابة الارتباط القوى(٤ أو ٥ مراحل)

المؤشرات	ك	النسبة	الترتيب
الاعتماد على الدراسات والبحوث العلمية	٣٠٠٠	٩٤.٦	٦
التحديد المسبق للإمكانيات المادية والبشرية	٣١١	٩٨.١	١
وضع الخطة للبرامج والمشروعات	٣٠٧	٩٦.٨	٢
عملية التنفيذ	٢٩٨	٩٤	٧
المتابعة الجادة للتنفيذ	٣٠٥	٩٦.٢	٥
التقييم المستمر	٣٠٦	٩٦.٥	٤
تقسيم العمل وتحديد المسئوليات	٣٠٧	٩٦.٨	٣

يتضح من الجدول السابق :

أن أعضاء مجالس إدارة جمعيات تنمية المجتمع المحلى بمحافظة كفرالشيخ يعتمدون على عمليات علمية فى أثناء مناقشتهم لبرامج ومشروعات الجمعية ويظهر ذلك من ارتفاع نسب المؤيدين لوجود ارتباط قوى بين هذه العمليات ومراحل اتخاذ القرار ويظهر ذلك فى ارتفاع نسبة كل عملية من هذه العمليات كما هو موضح بالجدول وجاء ترتيب هذه العمليات على النحو التالى حسب أهميتها من وجهة نظر عينة الدراسة (التحديد المسبق للإمكانيات (٩٨.١٪) – وضع الخطة ٩٦.٨٪ - تقسيم العمل وتحديد المسئوليات ٩٦.٨٪ - التقييم المستمر ٩٦.٥٪ - المتابعة الجادة للتنفيذ ٩٦.٢٪ - الاعتماد على الدراسات والبحوث العلمية ٩٤.٦٪ - التنفيذ ومشاركة العاملين فيه ٩٤٪).

وهذه النتيجة تؤكد ارتفاع نسبة المتعلمين فى عضوية مجالس إدارة هذه الجمعيات ، مما يدل على مدى الوعى لديهم بأهمية استخدام الخطوات العلمية فى مناقشة برامج ومشروعات الجمعية .

جدول رقم (٥٠) يوضح ارتباط متغير أدوات طريقة تنظيم المجتمع بعملية اتخاذ القرار

الفئات	ك	٪
صفر	صفر	صفر
أكبر من صفر <٢	١	٠,٣
٢ -٢	٢	٠,٦
أكبر من ٣- ٥	٣١٤	٩٩,١
المجموع	٣١٧	٪١٠٠

يتضح من الجدول السابق :

أن استجابات المبحوثين حول مدى ارتباط متغير الأدوات المهنية لطريقة تنظيم المجتمع بمراحل عملية اتخاذ القرار جاءت على النحو التالي:-

- صفر عضواً أجاب بعدم وجود ارتباط .
- ١ عضواً بنسبة (٠,٣٪) أجاب بوجود ارتباط فى مرحلة واحدة (ارتباط ضعيف)
- ٢ عضواً بنسبة (٠,٦٪) أجابا بوجود ارتباط فى مرحلتين أو ثلاث مراحل (ارتباط متوسط)
- ٣١٤ عضواً بنسبة (٩٩,١٪) أجابوا بوجود ارتباط فى أربعة أو خمس مراحل (ارتباط قوى)

وباختبار نسبة أصحاب (الارتباط القوى) إحصائياً باستخدام برنامج الـ Mini Tab تبين أنه عند مستوى ثقة (٩٥٪) فإن فترة الثقة لهذه النسبة تقع بين (٩٧,٩٪ و ١٠٠٪) أى أن النسبة الحقيقية للقائلين بوجود ارتباط قوى فى مجتمع الدراسة تقع بين حدى فترة الثقة هذه ، بمعنى آخر يمكن القول بأن أكثر من (٩٧٪) من أفراد المجتمع يقررون بوجود ارتباط قوى بين متغير الأدوات المهنية لطريقة تنظيم المجتمع ومراحل عملية اتخاذ القرار.

جدول رقم (٥١) يوضح المؤشرات الخاصة بمتغير الأدوات المهنية تبعا لنسب استجابة الارتباط القوى (٤ أو ٥ مراحل)

المؤشرات	ك	النسبة	الترتيب
تشكيل اللجان	٣١١	٩٨,١	١
المشاركة فى المؤتمرات المجتمعية	٣٠٠	٩٤,٦	٣
عقد الاجتماعات الدورية	٣٠٩	٩٧,٥	٢
استثمار وسائل الإعلام والاتصال	٢٧١	٨٥,٥	٧
متابعة صندوق الشكاوى والعرائض	٢٧٣	٨٦,١	٦
الاستعانة بالخبراء والمتخصصين	٢٩٧	٩٣,٧	٤
عقد الندوات المجتمعية	٢٧٧	٨٧,٤	٥

يتضح من الجدول السابق :

أن الأدوات المهنية التى يعتمد عليها أعضاء مجالس إدارة جمعيات تنمية المجتمع المحلى محل الدراسة فى الوصول إلى تأييد مجتمعى لأنشطة الجمعية والمساهمة فى تنشيط دورها فى تنمية المجتمع المحلى عن طريق تنفيذ برامجها ومشروعاتها وفيما يلى ترتيب هذه الأدوات حسب آراء عينة الدراسة (اللجان بنسبة ٩٨,١٪ - الاجتماعات ٩٧,٥٪ - المشركة فى المؤتمرات المجتمعية ٩٤,٦٪ - الاستعانة بالخبراء والمتخصصين ٩٣,٧٪ - الندوات المجتمعية بنسبة ٨٧,٤٪ - متابعة صندوق الشكاوى والعرائض ٨٦,١٪ - استثمار وسائل الإعلام والاتصال بنسبة ٨٥,٥٪).

ومن الملاحظ ارتفاع نسبة استخدام هذه الأدوات ولعل هذا يرجع إلى ارتفاع نسبة حملة المؤهلات العلمية فى عضوية مجالس إدارة هذه الجمعيات وارتفاع درجة الوعى لديهم تجاه العمل التطوعى .

جـ- نتيجة اختبار الفرض الرابع

من خلال العرض السابق للجداول يتضح لنا صحة فرض الدراسة الفرعى الرابع والذى ينص على (من المتوقع وجود علاقة ارتباطيه إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المهنية ومراحل عملية اتخاذ القرار بالمنظمات غير الحكومية) وذلك من خلال صحة المتغيرات التى تمثل المتغيرات المهنية وهى (عمليات طريقة تنظيم المجتمع – أدوات طريقة تنظيم المجتمع).

جدول رقم (٥٢) يوضح الترتيب التنازلى لمتغيرات الدراسة حسب قوة ارتباطها بعملية اتخاذ القار باستخدام المتوسط الحسابى

المتغيرات	المتوسط	النسبة	النسبة المجمعية	الترتيب من حيث قوة الارتباط
القوانين	٤.٨٤٧	٠,٠٧٩	٠,٠٧٩	١
سياسة الإصلاح الاقتصادى	٤.٧٥٧	٠,٠٧٧	٠,١٥٦	٢
أدوات تنظيم المجتمع	٤.٦٩٦	٠,٠٧٦	٠,٢٣٢	٣
متغير التعليم	٤.٥٨٢	٠,٠٧٥	٠,٣٠٧	٤
عمليات تنظيم المجتمع	٤.٥٧٢	٠,٠٧٤	٠,٣٨٢	٥
مصادر التمويل الذاتى	٤.٤٥٤	٠,٧٤	٠,٤٥٦	٦
متغير القضية السكانية	٤.٥٢٥	٠,٠٧٤	٠,٥٢٩	٧
متغير الأسرة والطفولة	٤.٥١٤	٠,٠٧٣	٠,٦٠٢	٨
التنظيمات المحلية	٤.٢٤٣	٠,٦٩	٠,٦٧٢	٩
تدخل الجهات الأمنية الحكومية	٤.٩٧٧	٠,٠٦٥	٠,٧٣٧	١٠
حجم الاستثمار القومى	٣.٨٤٥	٠,٠٦٣	٠,٧٩٩	١١
معدل الادخار القومى	٣.٥٢٧	٠,٠٥٧	٠,٨٥٧	١٢
القيادات السياسية	٣.٣٢٩	٠,٠٥٤	٠,٩١١	١٣
مصادر التمويل الخارجى	٢.٩٣٢	٠,٠٤٨	٠,٩٥٩	١٤
جماعات الضغط	٢.٥٤٢	٠,٠٤١	١,٠	١٥
	٦١.٤٤	١	١	

يتضح من الجدول السابق

أن استقرار القوانين جاءت فى المركز الأول من حيث ترتيبها تبعاً لمتوسط الحسابى فى قوة ارتباطها بمراحل عملية اتخاذ القرار . ولعل ذلك يرجع إلى أن طبيعة المبحوثين يلتزمون فى المقام الأول بنصوص القوانين والتشريعات الخاصة بالعمل التطوعى ، وجاء فى المركز الثانى سياسة الإصلاح الاقتصادى والتى تدل على أن لهذه السياسة تأثير عام على كل مجريات الأمور فى الدولة ، ثم أدوات تنظيم المجتمع (اللجان – المؤشرات – الاجتماعية – الندوات – وسائل الإعلام – الخبراء والمتخصصين ...) فى المركز الثالث لما لها تأثير واضح فى الاتصال بالمجتمع المحلى والتعبير عن أهداف الجمعية ، ثم متغير التعليم فى المركز الرابع لما له أثر بالغ فى إنضاج الأفكار والمعرفة بأهمية العمل التطوعى ، ثم عمليات تنظيم المجتمع (الدراسة – التخطيط – التنفيذ – المتابعة والتقويم ...) فى المركز الخامس مما يدل على أن معظم الجمعيات تستخدم الأسلوب العلمى فى تحقيق أهدافها ، ثم جاء فى المركز السادس مصادر التمويل الذاتى (الاشتراكات والإعانات الحكومية – الهبات – التبرعات ...) وهذا يدل على أهمية هذا المتغير فى سد احتياجات الجمعية المالية ، ثم القضية السكانية فى المركز السابع وما لها من تأثير كبير فى توجيه أنشطة جمعيات تنمية المجتمع المحلى، ثم قضية الاهتمام بالأسرة والطفولة فى المركز الثامن لما لها من دور فاعل كجزء هام من مجالات عمل الجمعيات خاصة فى هذه الآونة ، ثم جاء فى المركز التاسع متغير التنظيمات المحلية (الإدارة الاجتماعية – الاتحاد الإقليمى – مديرية الشئون الاجتماعية – الوحدات الاجتماعية ...) ولأهمية علاقة الجمعية بهذه التنظيمات سواء الرأسية والأفقية ، ثم جاءت المتغيرات الباقية بمتوسط أقل بعض الشئ وهذه المتغيرات هى (تدخل الجهات الأمنية الحكومية – حجم الاستثمار القومى – معدل الادخار القومى – القيادات السياسية – مصادر التمويل الخارجى ثم أخيراً جماعات الضغط .

جدول رقم (٥٣) يوضح ترتيب المتغيرات حسب نسبة المبحوثين الذين قرروا أن هناك ارتباط قوى (٤ – ٥ مراحل) إلى مجموع المبحوثين الكلى

المتغيرات	النسبة المئوية لمجموعة الأفراد	النسبة المئوية لمجموع النسب	النسبة المجمعة	الترتيب
القوانين	٩٩,٤	٠,٠٨٢	٠,٠٨٢	١
عمليات طريقة تنظيم المجتمع	٩٩,١	٠,٠٨١	٠,١٦٣	٢
ادوات طريقة تنظيم المجتمع	٩٩,١	٠,٠٨١	٠,٢٤٥	٣
الإصلاح الاقتصادى	٩٥,٦	٠,٠٧٩	٠,٣٢٣	٤
متغير القضية السكانية	٩٢,١	٠,٧٦	٠,٣٩٩	٥
مصادر التمويل الذاتى	٩١,٢	٠,٠٧٥	٠,٤٧٤	٦
التنظيمات المحلة	٨٩,٩	٠,٠٧٤	٠,٥٤٨	٧
التعليم	٨٨,٦	٠,٠٧٣	٠,٦٢٠	٨
الأسرة والطفولة	٨٧,٧	٠,٠٧٢	٠,٦٩٢	٩
التدخل الحكومى الأمنى	٧٩,٥	٠,٠٦٥	٠,٧٥٨	١٠
حجم الاستثمار القومى	٧٦,٧	٠,٠٦٣	٠,٨٢١	١١
معدل الادخار القومى	٦٤,٧	٠,٠٥٣	٠,٨٧٤	١٢
القيادات السياسية	٦٠,٩	٠,٠٥٠	٠,٩٢٤	١٣
مصادر التمويل الخارجى	٥٦,٥	٠,٠٤٦	٠,٩٧٠	١٤
جماعات الضغط	٣٦,٠	٠,٢٩	١,٠	١٥
	١٢١٧٠١	١,٠		

يتضح من الجدول السابق :- أن المبحوثين يقررون أن ترتيب المتغيرات فى ارتباطها بعملية اتخاذ القرار يأتى على النحو التالى :

القوانين ، عمليات طريقة تنظيم المجتمع، أدوات طريقة تنظيم المجتمع، الإصلاح الاقتصادى، متغير القضية السكانية، مصادر التمويل الذاتى، التنظيمات المحلية، التعليم، الأسرة والطفولة، التدخل الحكومى الأمنى، حجم الاستثمار القومى، معدل الادخار القومى، القيادات السياسية، مصادر التمويل الخارجى، جماعات الضغط . ومن ذلك يتضح صحة فروض الدراسة الميدانية

جدول رقم (٥٤) يوضح ترتيب المتغيرات المجتمعية محل الدراسة تبعا لقوة ارتباطها بمراحل عملية اتخاذ القرار

الترتيب	المتغيرات المجتمعية	مرتبة حسب المتوسط الحسابى	مرتبة حسب نسبة قوة الارتباط
١	المتغيرات المهنية	٤.٦٣	٩٩.١
٢	المتغيرات الاجتماعية	٤.٤٧	٨٩.١
٣	المتغيرات الاقتصادية	٣.٩٢	٧٦.٩
٤	المتغيرات السياسية	٣.٠٧	٦٩

يتضح من الجدول السابق :

إجمالياً لما سبق فإن المتغيرات المهنية الخاصة بعمليات وأدوات تنظيم المجتمع جاءت فى المرتبة الأولى من حيث قوة ارتباطها بمراحل عملية اتخاذ القرار داخل مجالس إدارة جمعيات تنمية المجتمع المحلى ولعل هذا يرجع إلى أهميتها فى الاتصال بالمجتمع المحلى وبالتالى رسم أهداف الجمعية بوضوح ودقة .

ثم جاءت المتغيرات الاجتماعية فى المرتبة الثانية ولعل هذا يرجع إلى أنها تعتبر موجهات عمل لأعضاء مجالس إدارة جمعية تنمية المجتمع المحلى بشكل خاص والمنظمات غير الحكومية بشكل عام .

ثم جاءت المتغيرات الاقتصادية فى المرتبة الثالثة من حيث شدة الارتباط ولعل هذا يرجع إلى أهمية هذه المتغيرات فى تحقيق أهداف الجمعية من خلال توفير الإمكانيات المادية والمالية .

ثم المتغيرات السياسية فى المرتبة الرابعة ولعل هذا يرجع إلى ضعف مستوى المشاركة السياسية بين أعضاء مجالس إدارة الجمعيات محل الدراسة لذا فإنهم يحتاجون إلى مزيد من الدورات التدريبية التى تزيد لديهم الوعى والفهم بأهمية هذه المتغيرات فى تحقيق أهداف الجمعيات بشكل خاص والمنظمات غير الحكومية بشكل عام .

ثالثا : مناقشة النتائج المتعلقة بالمقابلات شبه المقننة

قام الباحث بعمل دليل مقابلة شبه مقننة لعدد (٣٠) مسئولا وبيانهم على النحو التالى

- مدير عام الشئون الاجتماعية بكفرالشيخ (١) مديراً
- أخصائيى التنمية بالمديرية (٤) أخصائيين
- بعض أعضاء مجلس إدارة الاتحاد الإقليمى(١٠) أعضاء
- بعض أعضاء مجالس إدارة جمعيات تنمية المجتمع المحلة وعددهم (١٥) عضواً

وفيما يلى نتائج المتعلقة بهذه المقابلات :

بالنسبة للتساؤل الأول والخاص بمدى وجدود علاقة ارتباطيه بين المتغيرات والأحداث المجتمعية بعمل مجلس إدارة الجمعيات بشكل عام فأجمع جميع المسئولين على وجود علاقة ارتباطيه بين الأحداث المجتمعية بكافة ألوانها بالعمل داخل جمعيات تنمية المجتمع المحلى بشكل عام ومجلس الإدارة بشكل خاص ، ويروا ذلك بأن الجمعية أنشئت أساساً لكى تلبى رغبات واحتياجات المجتمع ، إذن بالتالى فإن ما يحدث فى المجتمع من تقلبات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية له تأثير مباشر بالسلب والإيجاب على نشاط هذه الجمعيات ، وكان الإجماع بنسبة (١٠٠٪).

أما نتيجة التساؤل الثانى والمتعلق بمدى ارتباط المتغيرات الاجتماعية بعملية اتخاذ القرار بجمعية تنمية المجتمع المحلى وما ترتيب هذه المتغيرات

فلقد اتفق المسئولون بأهمية المتغيرات الاجتماعية بشكل عام وقوة تأثيرها على سير عملية اتخاذ القرار بمجلس إدارة الجمعيات لأنها تعتبر الموجه الرئيسى للعمل التطوعى خاصة التنموى منه ، ولقد اتفق المسئولون أيضاً أن للمتغيرات الأربعة محل الدراسة ارتباط قوى بمراحل عملية اتخاذ القرار وكان ترتيبها حسب آراء المسئولين على النحو التالى (متغير التعليم – القضية السكانية - – قضية رعاية الأسرة والطفولة – ثم العلاقة بالتنظيمات المحلية) واستثنوا بعض هذه التنظيمات مثل الوحدات الاجتماعية ومديرية الشئون الاجتماعية والاتحاد الإقليمى حيث أن هذه العلاقة تعتبر إلى حد ما رسمية (إشرافية) أما باقى التنظيمات فإن العلاقة بها يتوقف على نشاط قياداتها وكذلك نشاط وكفاءة أعضاء مجلس إدارة الجمعية ومدى العلاقة التعاونية والتنسيقية بين الجمعية وهذه التنظيمات فى سبيل المساهمة فى تنمية هذا المجتمع المحلى وكانت نسبة الاتفاق حوالى (٨٩٪).

وأضاف أن أهم مظاهر الاهتمام بالأسرة والطفولة ينصب فى المقام الأول على مشروعات الأسر المنتجة والمساعدات الشهرية ، وتحفيظ القرآن الكريم للأطفال .. أما بالنسبة للقضية السكانية فذلك يظهر من خلال نشر الوعى بأهمية تنظيم النسل حفاظاً على صحة النشئ وكذلك صحة الأم وحتى يتمكن الأب من توفير حياة كريمة للأسرة ، أما متغير التعليم فيظهر من خلال مساهمات المتعلمين والمثقفين فى إقامة مراكز التدريب المهنى متعددة الأنشطة وكذلك فصول محو الأمية .....

وكانت نتيجة التساؤل الثالث والمتعلق بمدى ارتباط المتغيرات الاقتصادية بمراحل عملية اتخاذ القرار وترتيبها من حيث قوة الارتباط على النحو التالى :

كانت نسبة الاتفاق عالية وصلت إلى (٨٦٪) من استجابات السادة المسئولين ، حيث أن للموارد الاقتصادية المالية والمادية وكذلك النظام الاقتصادى وتقلباته لها أكبر الأثر على طبيعة عمل الجمعية بشكل عام

ومجلس إداراتها بشكل خاص لأن أساس المشروعات التى تقوم بها الجمعية تعتبر المحرك الرئيسى لها هو قدرة الجمعية المالية ومدى توافر الإمكانيات المادية من أرض فضاء أو آلات وخامات ... وموارد بشرية مدربة .

أجمع المسئولين على خطورة تأثير النظام الاقتصادى وسياسة الإصلاح التى تمر بها مصر فى هذه الآونة لأن هذه السياسة لها تأثير مباشر على مدى قدرة هذه الجمعيات على تحقيق الأهداف التى قامت من أجلها ، لذلك ركز عليها المسئولون ، ثم يليها المصادر الذاتية للجمعية من إعانات حكومية واشتراكات الأعضاء وعائد المشروعات التى قد تنشئها بعض الجمعيات ، ثم المصادر الخارجية ومعدل الادخار القومى وكذلك حجم الاستثمار القومى وأشاروا إلى أن أفراد المجتمع لا يقبلون على العمل التطوعى إلا فى حالة استقرار أحوالهم الاقتصادية أحياناً.

أما نتيجة التساؤل الرابع والمتعلق بالمتغيرات السياسية ومدى ارتباطه بمراحل عملية اتخاذ القرار ومظاهرها كانت على النحو التالى .

أجمع المسئولون على أهمية المتغيرات السياسية فى دعم العمل التطوعى بشكل عام وعملية اتخاذ القرار بمجلس إدارة الجمعية بشكل خاص وكانت نسبة الاتفاق حوالى ٨١٪ وجاء استقرار التشريعات والقوانين فى المقام الأول حيث أن أساس العمل التطوعى لابد وأن يتفق مع سياسة الدولة ونصوص القانون الخاص بالجمعيات والمؤسسات الخاصة حتى لا يعرض الجمعية للغلق ووقف نشاطها .

وأكد المسئولون على أهمية فتح علاقات طيبة بالقيادات السياسية الموجودة فى المجتمع لما لهم دور بارز فى تدعيم الجمعية مالياً أو إنهاء بعض الإجراءات المتعلقة بالعمل داخلها ، ثم أهمية التدخل الحكومى فى بعض أنشطة الجمعية وخاصة تعيين بعض الأشخاص فى مجلس إدارة الجمعية ... ثم أخيراً تأثير جماعات الضغط فدورها بسيط إلى حد ما ولكنها تقوى فى حالة

العلاقة التعاونية وخاصة أصحاب الأملاك وأعضاء الحزب الوطني وجماعات المتعلمين والمثقفين .

وكانت نتيجة التساؤل الخامس والمتعلق بمدى الارتباط بين المتغيرات المهنية ومراحل عملية اتخاذ القرار ، على النحو التالي :-

كانت نسبة الاتفاق عالية جداً حيث وصلت إلى أكثر من ٩١٪ ويرجع المسئولين ذلك الاتفاق إلى أهمية الأسلوب العلمي في وضع الأهداف ووضع الخطة وتنفيذها ومتابعتها كذلك الأدوات مثل المؤتمرات الشعبية والندوات ووسائل الإعلام والاستعانة بالخبراء والمتخصصين مما يسهل عمل الجمعية ويساعدها في تحقيق أهدافها المعنوية (إحداث تغيير في سلوك أفراد المجتمع) وأهدافها المادية لإقامة مشروعات إنتاجية أو خدمية لأفراد المجتمع .

أما بالنسبة للتساؤل السادس والأخير والمتعلق بترتيب هذه المتغيرات حسب قوة ارتباطها بمراحل عملية اتخاذ القرار داخل مجلس إدارة الجمعيات محل الدراسة .

وكانت نسبة الاتفاق ٨٨٪ على أن للمتغيرات المهنية الترتيب الأول لأنه لا تستطيع أي جمعية القيام بالعمل التطوعي الجاد والفاعل إلا من خلال أسلوب علمي مدروس وإدارة ناجحة تعكس احتياجات المجتمع وتحدد أولويات هذه الاحتياجات والاتصال بالمجتمع لإقناعه وجذب اهتمامه وتعاونه ... ثم المتغيرات الاجتماعية التي تعتبر الموجه القيمي للعمل التطوعي المسئول عن تنمية المجتمع المحلي .... ثم المتغيرات الاقتصادية التي تعتبر الوسيلة لتحقيق هذه الأهداف ثم أخيراً المتغيرات السياسية التي تعتبر الميسر لعمل الجمعيات من حيث المسندة السياسية والتسهيلات وجلب المزيد من العون المالي .

ومن الملاحظ بعد هذا العرض أن هناك اتفاق بين آراء أعضاء مجلس الإدارة بجمعيات تنمية المجتمع المحلي والمسئولين في مديرية الشئون الاجتماعية والاتحاد الإقليمي بالمحافظة وهذا يؤكد صحة فروض الدراسة التي قامت باختبارها .

الفصل السابع
النتائج العامة للدراسة وتوصياتها

أولاً : النتائج المتعلقة بخصائص عينة الدراسة
ثانياً : النتائج المتعلقة بمتغيرات الدراسة
ثالثاً : النتائج المتعلقة بالمقابلات شبه المقننة مع المسئولين

الفصل السابع

النتائج العامة للدراسة وتوصياتها

أولاً : النتائج المتعلقة بخصائص عينة الدراسة (ن = ٣١٧)

١- أوضحت الدراسة أن نسبة (٩٦,٥٪) من عينة الدراسة من الذكور ، بينما نسبة الإناث لم تتعد (٣,٥٪) وتبين من ذلك أن الذكور أكثر إقبالاً على العمل التطوعى من الإناث فى مجتمع الدراسة .

٢- أوضحت الدراسة أن نسبة (٥٦,٥٪) من المبحوثين تقع أعمارهم فى الفئة العمرية من (٣٥-) بينما وجد أن نسبة (٢٧,٨٪) من المبحوثين تقع أعمارهم فى الفترة من (أقل من ٣٥ سنة) ، فى حين أن نسبة (١٦,١٪) تقع أعمارهم فى الفترة من (٥٠ فأكثر).

٣- أوضحت الدراسة أن نسبة (٩٢,٧٪) من عينة الدراسة من المتزوجين بينما كانت نسبة (٤,٧٪) لم يتزوجوا بعد ، فى حين أن نسبة (٢,٢٪) من الأرامل ، بينما كانت نسبة (٠,٣٪) فقط من المطلقين .

٤- أوضحت الدراسة أن نسبة (٧٦,٧٪) من المبحوثين يعملون فى القطاع الحكومى بينما نسبة (١١,٤٪) أصحاب مشروعات خاصة ، ونسبة (٦,٣٪) يعملون فى القطاع الخاص ، فى حين أن نسبة (٣,٨٪) يعملون فى الشركات الاستثمارية ، بينما نسبة من هم على المعاش (١,٩٪) ، ويتبين من ذلك أن نسبة العاملين بالقطاع الحكومى والمنضمين إلى قافلة العمل التطوعى كبيرة إذا ما قورنت بالعاملين بالقطاع الخاص (٢٣,٣٪) فى مجتمع الدراسة .

٥- أوضحت الدراسة أيضاً أن نسبة (٣٦,٣٪) من عينة الدراسة من حملة المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة ، بينما نسبة (٢٧,٨٪) من المؤهلات العليا ،

فى حين أن نسبة (٢٣,٣٪) من مؤهلات فوق عال (دبلوم دراسات عليا – ماجستير – دكتوراه – دراسات ما بعد الدكتوراه) ، أما بالنسبة لمن (يقرأ ويكتب ١٢,٣٪) ، بينما كانت نسبة من (لا يقرأ ولا يكتب لا تتعدى ٠,٣٪) فى مجتمع الدراسة ، ويتبين من ذلك إجمالياً أن نسبة المؤهلات العليا فى جمعيات تنمية المجتمع المحلى من الحاصلين على درجة البكالوريوس وأساتذة الجامعات عالية (٥١,١٪) إذا ما قورنت بالمؤهلات الأخرى فى مجتمع الدراسة .

٦- أوضحت الدراسة أن نسبة (٤٨,٣٪) من المبحوثين يتراوح دخلهم الشهرى فى الفترة من (٣٠٠ جنيه – ٦٠٠ جنيه) ، فى حين أن نسبة (٣٠٪) يقع دخلهم الشهرى فى الفترة (أقل من ٣٠٠ جنيه) بينما نسبة (٢١,٨٪) يقع دخلهم الشهرى فى الفترة من (٦٠٠ جنيه فأكثر).

٧- أوضحت الدراسة أيضاً أن نسبة (٤٤,٥٪) من المبحوثين تقع مدة عضويتهم فى الفترة من (٣- ٦ سنوات) ، بينما أن نسبة (٢٣,٤٪) من أعضاء مجالس الإدارة تقع مدة عضويتهم فى الفترة (أقل من ٣ سنوات) ، فى حين أن نسبة (٩,٥٪) تقع مدة عضويتهم فى الفترة (٦- ٩ سنوات) ، أما نسبة (٧,٦٪) من الأعضاء محل الدراسة تقع مدة عضويتهم فى الفترة (٩- ١٢ سنة) ، فى حين أن نسبة (٠,٥٪) تقع مدة عضويتهم فى الفترة (أكثر من ١٢سنة) .

٨- كما أوضحت الدراسة فيما يتعلق بقرب أو بعد محل الإقامة من مقر الجمعية أن نسبة (٨٠,٤٪) من الأعضاء محل الدراسة يقطنون مساكن قريبة من مقر الجمعية ، فى حين أن نسبة (١٦,٤٪) كائنون فى أماكن (قريبة إلى حد ما) بينما نسبة (٣,٢٪) يعيشون فى أماكن بعيدة عن مقر الجمعية .

٩- أوضحت الدراسة أيضاً فيما يتعلق بصفة الأعضاء محل الدراسة داخل مجلس الإدارة أن نسبة (٣٠,٢٪) أعضاء فى لجان متنوعة منبثقة من مجلس الإدارة ، بينما أن نسبة (٢٩,٣٪) أعضاء مجلس إدارة عاديين ، فى حين أن نسبة (١٠,٤٪) يشغلون صفة رؤساء لجان ، بينما أن نسبة (١٠,١٪) أمناء

للصندوق ، ونسبة (٩٨٪) سكرتيراً عاماً للجمعية ، بينما نسبة (٧٧٪) رؤساء مجالس إدارة ، فى حين أن نسبة (٢٥٪) مديرين تنفيذيين .

١٠- أوضحت الدراسة كذلك فيما يتعلق بمدى اشتراك أعضاء مجالس الإدارة بجمعيات تنمية المجتمع المحلى فى عضوية جمعيات أخرى أم لا أن نسبة (٨٣٨٪) لا يشتركون فى عضوية جمعيات أخرى ، بينما نسبة (٢٦٢٪) يشتركون فى عضوية جمعيات أخرى.

ثانيا. النتائج المتعلقة بمتغيرات الدراسة (ن = ٣١٧)

أ- النتائج المتعلقة بالمتغيرات الاجتماعية

- أوضحت الدراسة فيما يتعلق بمتغير القضية السكانية أن نسبة (٩٢١٪) من أعضاء مجالس الإدارة محل الدراسة يقررون بوجود ارتباط قوى بين متغير السكان ومراحل عملية اتخاذ القرار بالجمعية (٤ أو ٥ مراحل) ، بينما نسبة (٧٣٪) يقررون بأنه يوجد ارتباط متوسط (٢ أو ٣ مراحل) ، فى حين أن نسبة (٦٠٪) قرروا بوجود ارتباط ضعيف (مرحلة واحدة).

وكان ترتيب نسبة من قرروا بوجود ارتباط قوى (٤ أو ٥ مراحل) فى المؤشرات الفرعية على النحو التالى :-

- برامج تحسين خصائص السكان الصحية – الثقافية – المعيشية بنسبة ٩٦٨٪
- مشروعات أو برامج خفض معدل النمو السكانى بنسبة ٩٦٢٪
- برامج الصحة النسوية (المرأة) بنسبة ٩٤٪
- برامج مواجهة المشكلات الناجمة عن الزيادة السكانية بنسبة ٩٣٧٪
- برامج الحد من ارتفاع نسبة الوفيات من الأطفال الرضع بنسبة ٩٢٤٪
- برامج وخدمات تنظيم الأسرة بنسبة ٨٩٪
- برامج مواجهة موجات الهجرة من وإلى مجتمع الدراسة بنسبة ٦٥٪

كما أوضحت الدراسة بأن أكثر من ٨٩٪ من أفراد المجتمع يقررون بوجود ارتباط قوى بين متغير السكان ومراحل اتخاذ القرار بجمعيات تنمية المجتمع المحلى محل الدراسة.

- كما أوضحت الدراسة فيما يتعلق بمتغير التعليم ومدى ارتباطه بمراحل عملية اتخاذ القرار بالجمعية أن نسبة (٨٨.٦٪) من أعضاء مجالس الإدارة من حجم العينة يقررون بوجود ارتباط قوى (٤ أو ٥ مراحل) ، بينما نسبة (٦.٤٪) يقررون بوجود ارتباط متوسط (٢ أو ٣ مراحل) فى حين نسبة (٥٪) يقررون بوجود ارتباط ضعيف (مرحلة واحدة).

وكان ترتيب المؤشرات الفرعية لمتغير التعليم حسب الذين قالوا بوجود ارتباط قوى على النحو التالى :-

- برامج توسيع مبدأ حق التعليم بنسبة ٩٦,٨٪
- البرامج المشتركة مع التنظيمات المدرسية أو التعليمية للارتقاء بالخدمات التربوية والتعليمية بنسبة ٩٢,١٪.
- برامج إنشاء مراكز التدريب المستمر لتعليم الحرف المهنية بنسبة ٩١.٥٪
- برامج بناء الشخصية المصرية القادرة على تحمل الواجبات التعليمية بنسبة ٨٨٪
- برامج زيادة الوعى بضرورة الموازنة بين نوعية التعليم واحتياجات المجتمع المحلى بنسبة ٨٧,٤٪.

كما أوضحت الدراسة أن أكثر من ٨٥٪ من أفراد المجتمع يقررون بوجود ارتباط قوى بين متغير التعليم ومراحل عملية اتخاذ القرار .

- أوضحت الدراسة فيما يتعلق بمدى ارتباط متغير الأسرة والطفولة بمراحل عملية اتخاذ القرار أن نسبة (٨٧.٨٪) قرروا بوجود ارتباط قوى (٤ أو ٥ مراحل) بينما نسبة ٧.٨٪ قرروا بوجود ارتباط متوسط (٢ أو ٣ مراحل) ، فى حين أن نسبة (٢,٥٪) قرروا بوجود ارتباط ضعيف (مرحلة واحدة) ، بينما نسبة (١,٩٪) قرروا بعدم وجود ارتباط نهائياً .

وكان ترتيب المؤشرات الخاصة لمتغير الأسرة والطفولة حسب نسبة الذين أجابوا بارتباط قوي على النحو التالي :-

- برامج ومشروعات الأسر المنتجة بنسبة ٩٢,٧٪
- برامج ومشروعات تنفيذ قرارات المجلس القومى للطفولة والأمومة بنسبة ٩٣,٧٪
- برامج تعكس بنود وثيقة حماية ورعاية الطفل المصرى (العقد الثانى ٢٠٠١ / ٢٠١٠) بنسبة ٩٢,١٪
- برامج لتوعية أسر المعاقين من الأطفال بنسبة ٨٧,٧٪
- برامج رعاية الأطفال المعاقين بنسبة ٨٣,٦٪

كما أوضحت الدراسة أن أكثر من ٨٤٪ من أفراد المجتمع يقررون بوجود ارتباط قوى بين متغير الأسرة والطفولة ومراحل عملية اتخاذ القرار .

كما أوضحت الدراسة أيضاً فيما يتعلق بمدى ارتباط التنظيمات المحلية بمراحل عملية اتخاذ القرار أن نسبة (٨٩,٩٪) قرروا بوجود ارتباط قوى (٤ أو ٥ مراحل) بينما أن نسبة (٧,٦٪) قرروا بوجود ارتباط متوسط (٢ أو ٣ مراحل) ، فى حين أن نسبة (٢,٥٪) قرروا بوجود ارتباط ضعيف (مرحلة واحدة).

وكان ترتيب التنظيمات المحلية حسب نسبة الذين قالوا ارتباط قوى على النحو التالى :-

- الوحدة الاجتماعية بنسبة ٩٨,٧٪
- مديرية الشئون الاجتماعية بنسبة ٩٥,٩٪
- المؤسسات التعليمية بنسبة ٩١,٨٪
- المؤسسات الخدمية المجمعة بنسبة ٩١,٥٪
- الوحدة المحلية بنسبة ٩٠,٩٪
- المؤسسات الشبابية بنسبة ٨٨,٦٪
- الاتحاد العام والإقليمى والنوعى بنسبة ٨٥٪

- الجمعية الزراعية بنسبة ٨٣٪
- المؤسسات الدينية بنسبة ٨١.١٪
- مجلس المدينة بنسبة ٨٠.١٪
- الوحدة الصحية أو المستشفى التكاملى بنسبة ٧٧.٣٪
- المؤسسات السياسية بنسبة ٧٠.٧٪
- وأخيراً الشركات والمصانع الاستثمارية بنسبة ٤٢.٦٪

كما أوضحت الدراسة أكثر من ٨٦٪ من أفراد المجتمع يقررون بوجود ارتباط متغير التنظيمات المحلية ومراحل عملية اتخاذ القرار بجمعيات تنمية المجتمع المحلى محل الدراسة .

وعلى هذا فإن الدراسة أوضحت أن المتغيرات الاجتماعية ترتبط ارتباط قوى بمراحل عملية اتخاذ القرار وهذا ما يثبت الفرض الأول الذى ينص على (من المتوقع وجود علاقة ارتباطيه إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الاجتماعية ومراحل عملية اتخاذ القرار بالمنظمات غير الحكومية .

وكان ترتيب المتغيرات الفرعية حسب نسبة استجابة من قرروا بوجود ارتباط قوى على النحو التالى :-

- متغير السكان بنسبة ٩٢.١٪
- متغير التنظيمات المحلية بنسبة ٨٩.٩٪
- متغير التعليم بنسبة ٨٨.٦٪
- متغير الأسرة والطفولة بنسبة ٨٧.٨٪

ب- النتائج المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية :- (ن = ٣١٧)

- أوضحت الدراسة فيما يتعلق بارتباط متغير مصادر التمويل الذاتى بمراحل عملية اتخاذ القرار أن نسبة (٩١.٢٪) قرروا بوجود ارتباط قوى (٤ أو ٥ مراحل) بينما نسبة (٨.٨٪) أقروا بوجود ارتباط متوسط (٢ أو ٣ مراحل).

وكان ترتيب المؤشرات الخاصة بالتمويل الذاتى حسب استجابة الذين أقروا بوجود ارتباط قوى على النحو التالى :-

- الإعانات الحكومية بنسبة ٩٦,٨٪
- استثمار إمكانيات الجمعية المادية بنسبة ٩٣,٧٪
- اشتراكات الأعضاء بنسبة ٩٢,٧٪
- التبرعات والهبات بنسبة ٩١,٥٪
- عائدات مشروعات الجمعية بنسبة ٧٧,٩٪

كما أوضحت الدراسة أن أكثر من ٨٨٪ من أفراد المجتمع محل الدراسة يقررون بوجود ارتباط قوى بين متغير مصادر التمويل الذاتى للجمعية ومراحل عملية اتخاذ القرار .

- كما أوضحت الدراسة فيما يتعلق بمتغير مصادر التمويل الخارجى وارتباطه بمراحل عملية اتخاذ القرار أن نسبة (٥٦,٥٪) يقررون وجود قوى (٤ أو ٥ مراحل)، بينما أن نسبة (١,٦٪) يقررون بوجود ارتباط متوسط (٢ أو ٣ مراحل)، فى حين أن نسبة (٣٠,٣٪) يقررون بوجود ارتباط ضعيف (مرحلة واحدة) (وهى مرحلة اتخاذ القرار) ، فى حين أن نسبة (١١,٧٪) يقررون بعدم وجود ارتباط بين هذا المتغير ومراحل عملية اتخاذ القرار .

وكان ترتيب المؤشرات الخاصة بمصادر التمويل الخارجى حسب نسبة الذين قرروا بوجود ارتباط قوى على النحو التالى

- مساهمة أبناء المجتمع المحلى المغتربين بتمويل مادى أو مالى بنسبة ٦٨,٥٪
- التحويلات المالية الخارجية بنسبة ٥٩,٦٪
- استثمار التمويل الخارجى (أجنبى – محلى) بنسبة ٤٢٪

كما أوضحت الدراسة أن أكثر من (٥١٪) من أفراد المجتمع محل الدراسة يقررون بوجود ارتباط قوى بين متغير مصادر التمويل ومراحل عملية اتخاذ القرار بجمعيات تنمية المجتمع المحلى محل الدراسة .

- كذلك فقد أوضحت الدراسة فيما يتعلق بارتباط متغير سياسة الإصلاح الاقتصادى بمراحل عملية اتخاذ القرار بجمعيات تنمية المجتمع المحلى أن نسبة (٩٥,٦٪) قرروا بوجود ارتباط قوى (٤ أو ٥ مراحل) ، بينما أن نسبة (٠,٩٪)

قرروا بوجود ارتباط متوسط (٢ أو ٣ مراحل) ، في حين أن نسبة (٢.٢٪) يقررون بوجود ارتباط ضعيف (مرحلة واحدة) ، وكانت نسبة (١.٣٪) أقرت بعدم وجود ارتباط .

كما أوضحت الدراسة أن أكثر من ٩٣٪ من أفراد مجتمع الدراسة يقررون بوجود ارتباط قوى بين متغير سياسة الإصلاح الاقتصادى ومراحل عملية اتخاذ القرار بمجتمع الدراسة .

- كما أوضحت الدراسة أيضاً فيما يتعلق بارتباط متغير حجم الاستثمار القومى بمراحل عملية اتخاذ القرار أن نسبة (٧٦.٧٪) أقروا بوجود ارتباط قوى (٤ أو ٥ مراحل) ، وأن نسبة (١.٦٪) أقروا بوجود ارتباط متوسط (٢ أو ٣ مراحل) ، بينما نسبة (١.٩٪) أقروا بوجود ارتباط ضعيف (مرحلة واحدة) ، فى حين أن نسبة ١٩.٩٪ أقروا بعدم وجود ارتباط بين حجم الاستثمار القومى ومراحل عملية اتخاذ القرار بمجتمع الدراسة .

كما أوضحت الدراسة أن أكثر من ٧٢٪ من أفراد مجتمع الدراسة يقررون بوجود ارتباط قوى بين متغير حجم الاستثمار القومى ومراحل عملية اتخاذ القرار .

- أوضحت الدراسة أيضاً فيما يتعلق بارتباط متغير معدل الادخار القومى بمراحل عملية اتخاذ القرار أن نسبة (٦٤.٧٪) أقروا بوجود ارتباط قوى (٤ أو ٥ مراحل) ، وأن نسبة (١١٪) أقروا بوجود ارتباط متوسط (٢ أو ٣ مراحل) ، بينما نسبة (٢٤.٣٪) أقروا بعدم وجود ارتباط .

كما أوضحت الدراسة أيضاً أن أكثر من (٥٩٪) من أفراد المجتمع الدراسة يقررون بوجود ارتباط قوى بين متغير معدل الادخار القومى ومراحل عملية اتخاذ القرار بجمعيات تنمية المجتمع المحلى بمجتمع الدراسة .

وعلى هذا يمكن القول أن المتغيرات الاقتصادية ترتبط ارتباطاً قوياً بمراحل عملية اتخاذ القرار وبهذا يتحقق صدق الفرض الثانى الذى نصه

" من المتوقع وجود علاقة ارتباطيه إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الاقتصادية ومراحل عملية اتخاذ القرار بالمنظمات غير الحكومية"

وكان ترتيب المتغيرات الاقتصادية حسب استجابة من قالوا وجود ارتباط قوى على النحو التالى :-

- متغير سياسة الإصلاح الاقتصادى بنسبة ٩٥,٦٪
- متغير مصادر التمويل الذاتى للجمعية بنسبة ٩١,٢٪
- متغير حجم الاستثمار القومى بنسبة ٧٦,٧٪
- متغير معدل الادخار القومى بنسبة ٦٤,٧٪
- متغير مصادر التمويل الخارجى بنسبة ٥٦,٥٪

جـ- النتائج المتعلقة بالمتغيرات السياسية :- (ن = ٣١٧)

- فقد أوضحت الدراسة فيما يتعلق بمدى ارتباط متغير جماعات الضغط بمراحل عملية اتخاذ القرار بجمعيات تنمية المجتمع المحلى بمحافظة كفرالشيخ أن نسبة (٣٦٪) أقروا بوجود ارتباط قوى (٤ أو ٥ مراحل) ، بينما أن نسبة (٢٧,٨٪) أقروا بوجود ارتباط متوسط (٢ أو ٣ مراحل) ، فى حين أن نسبة (٣٢,٨٪) أقروا بوجود ارتباط ضعيف (مرحلة واحدة) ، إلا أن نسبة (٣,٥٪) أقروا بعدم وجود ارتباط .

وكان ترتيب جماعات الضغط حسب نسبة الذين قالوا أن هناك ارتباط قوى على النحو التالى :-

- جماعات المثقفين بنسبة ٨٤,٩٪
- الحزب الوطنى الديمقراطى بنسبة ٧٨,٢٪
- النقابات المهنية بنسبة ٤٧,٩٪
- أصحاب المصالح بنسبة ٤٥,٤٪
- العائلات والعصبيات بنسبة ٤٣,٦٪
- ملاك الأراضى الزراعية بنسبة ٤٣,٥٪
- الجماعات الدينية بنسبة ٣٦٪

- رجال الأعمال بنسبة ٣٤,٤٪
- الأحزاب الأخرى بنسبة ٢١,٥٪

كما أكدت الدراسة على أن أكثر من ٤١٪ من أفراد مجتمع الدراسة يقررون بوجود ارتباط قوى بين متغير جماعات الضغط ومراحل عملية اتخاذ القرار بمجتمع الدراسة.

- أوضحت الدراسة أيضاً فيما يتعلق بارتباط متغير تدخل الجهات الأمنية الحكومية ومراحل عملية اتخاذ القرار أن نسبة (٧٩,٥٪) أقروا بوجود ارتباط قوى (٤ أو ٥ مراحل) ، فى حين أن نسبة (١٣,٦٪) أجابوا بوجود ارتباط متوسط (٢ أو ٣ مراحل) ، بينما أن نسبة (٤,٧٪) أقروا بوجود ارتباط ضعيف (مرحلة واحدة) وأن نسبة (٢,٢٪) أجابوا بعدم وجود ارتباط نهائياً .

وكان ترتيب المؤشرات الخاصة بمتغير تدخل الجهات الأمنية الحكومية حسب نسب الذين أجابوا بوجود ارتباط قوى على النحو التالى :-

- القرارات التى تؤثر على نشاط الجمعية بنسبة ٩٣,٤٪.
- موافقة الجهات الإدارية المختصة على قرارات مجلس الإدارة بنسبة ٩٣,١٪
- تعيين أشخاص ذوى صفات اعتبارية بنسبة ٨١,٤٪
- التدخل فى اختيار أعضاء مجلس الإدارة بنسبة ٧٠,٣٪
- حظر مناقشة الأنشطة السياسية فى الجمعية بنسبة ٦٥,٩٪
- استبعاد أشخاص مرشحين لعضوية مجلس الإدارة بنسبة ٦١,٨٪

كما أوضحت الدراسة بأن أكثر من ٧٥٪ من أفراد المجتمع الدراسة يقررون بوجود ارتباط قوى بين متغير تدخل الجهات الأمنية الحكومية ومراحل عملية اتخاذ القرار بالجمعيات محل الدراسة

- كما أوضحت الدراسة كذلك فيما يتعلق بمتغير الاستعانة بالقيادات السياسية ومدى ارتباطه بمراحل عملية اتخاذ القرار أن نسبة (٦٠,٩٪) أقروا بوجود ارتباط قوى (٤ أو ٥ مراحل) ، بينما أن نسبة (٢٧,٤٪) أقروا بوجود

ارتباط متوسط (٢ أو ٣ مراحل) ، فى حين أن نسبة (١٠,٧٪) أجابوا بوجود ارتباط ضعيف (مرحلة واحدة) وأن نسبة (٠,٩٪) أجابوا بعدم وجود ارتباط .

وجاء ترتيب هذه القيادات حسب نسب الذين قالوا بوجود ارتباط قوى على النحو التالى

- الاستفادة من القيادات السياسية المحلية بشكل عام بنسبة ٩١,٨٪
- عضو فاعل فى الحزب الوطنى بنسبة ٨٢٪
- عضو المجلس الشعبى المحلى بنسبة ٧١,٩٪
- عضو محلى الشعب بنسبة ٦١,٢٪
- وزير حالى أو سابق بنسبة ٥١,٧٪
- أصحاب النفوذ بنسبة ٤٨,٦٪
- عضو مجلس الشورى بنسبة ٤٥,٤٪

كما أوضحت الدراسة إلى أن أكثر من ٥٥٪ من أفراد مجتمع الدراسة يقررون بوجود ارتباط قوى بين متغير القيادات السياسية المحلية ومراحل عملية اتخاذ القرار بجمعيات تنمية المجتمع بمحافظة كفرالشيخ .

- كما أوضحت الدراسة فيما يتعلق بارتباط متغير استقرار التشريعات والقوانين بمراحل عملية اتخاذ القرار ، وأن نسبة (٩٩,٤٪) أقروا بوجود ارتباط قوى (٤ أو ٥ مراحل) وأن نسبة (٠,٦٪) أجابوا بوجود ارتباط متوسط (٢ أو ٣ مراحل).

كما أوضحت الدراسة أن أكثر من ٩٨٪ من أفراد مجتمع الدراسة يقررون بوجود ارتباط قوى بين متغير استقرار التشريعات والقوانين ومراحل عملية اتخاذ القرار بجمعيات تنمية المجتمع المحلى محل الدراسة .

وعلى هذا فقد خلصت الدراسة إلى صحة الفرض الثالث الذى نصه " من المتوقع وجود علاقة ارتباطيه إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات السياسية ومراحل عملية اتخاذ القرار بالمنظمات غير الحكومية .

وجاء ترتيب المتغيرات السياسية حسب نسب استجابات الأعضاء أصحاب الرأي القائل بوجود ارتباط قوى على النحو التالى :-

- استقرار التشريعات والقوانين بنسبة ٩٩,٤٪
- تدخل الجهات الأمنية الحكومية بنسبة ٧٩,٥٪
- الاستعانة بالقيادات السياسية المحلية بنسبة ٦٠,٩٪
- جماعات الضغط بنسبة ٣٦٪

د- عرض النتائج الخاصة بالمتغيرات المهنية

- أوضحت الدراسة فيما يتعلق بارتباط متغير العمليات المهنية لطريقة تنظيم المجتمع والخدمة الاجتماعية عامة بمراحل عملية اتخاذ القرار ، أن نسبة (٩٩,١٪) أجابوا بوجود ارتباط قوى (٤ أو ٥ مراحل) ، بينما نسبة (٠,٣٪) أجابوا بوجود ارتباط متوسط (٢ أو ٣ مراحل) ، فى حين أن نسبة (٠,٦٪) أجابوا بوجود ارتباط ضعيف (مرحلة واحدة)

وجاء ترتيب هذه العمليات حسب الذين أجابوا بوجود ارتباط قوى على النحو التالى :-

- التحديد المسبق الدقيق للإمكانيات المادية والبشرية بنسبة ٩٨,١٪
- وضع البرامج والمشروعات الخاصة بالجمعية بنسبة ٩٦,٨٪
- تقسيم العمل وتحديد المسئوليات بنسبة ٩٦,٨٪
- تقييم البرامج والمشروعات للتعرف على الإيجابيات والسلبيات بنسبة ٩٦,٥٪
- المتابعة الجادة لعملية تنفيذ البرامج والمشروعات بنسبة ٩٦,٢٪
- الاعتماد على الدراسات والبحوث العلمية المقروءة بنسبة ٩٤,٦٪
- مشاركة العاملين بالجمعية فى عمليات التنفيذ بنسبة ٩٤٪

كما خلصت الدراسة إلى أن أكثر من ٩٧٪ من أفراد مجتمع الدراسة يقررون بوجود ارتباط قوى بين متغير العمليات المهنية لطريقة تنظيم المجتمع ومراحل عملية اتخاذ القرار بالجمعيات محل الدراسة .

- كما أوضحت الدراسة فيما يتعلق بارتباط متغير الأدوات المهنية لطريقة تنظيم المجتمع ومراحل عملية اتخاذ القرار أن نسبة (٩٩,١٪) أجابوا بوجود ارتباط قوى (٤ أو ٥ مراحل) ، بينما نسبة (٠,٦٪) أجابوا بوجود ارتباط متوسط (٢ أو ٣ مراحل)، فى حين أن نسبة (٠,٣٪) أجابوا بوجود ارتباط ضعيف (مرحلة واحدة)

وجاء ترتيب الأدوات المهنية حسب نسب استجابات الأعضاء الذين أجابوا بوجود ارتباط قوى على النحو التالى :-

- اللجان بنسبة ٩٨,١٪
- الاجتماعات بنسبة ٩٧,٥٪
- المؤتمرات بنسبة ٩٤,٦٪
- الاستعانة بالخبراء والمتخصصين بنسبة ٩٢,٧٪
- الندوات المجتمعية بنسبة ٨٧,٤٪
- متابعة صندوق الشكاوى والعرائض بنسبة ٨٦,١٪
- استثمار وسائل الإعلام والاتصال بنسبة ٨٥,٥٪

كما أوضحت الدراسة أن أكثر من (٩٧٪) من أفراد مجتمع الدراسة يقررون بوجود ارتباط قوى بين متغير الأدوات المهنية لطريقة تنظيم المجتمع ومراحل عملية اتخاذ القرار بجمعيات تنمية المجتمع المحلى بمجتمع الدراسة .

وعلى هذا فقد تحقق صحة الفرض الرابع الذى ينص على "من المتوقع وجود علاقة ارتباطيه إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المهنية ومراحل عملية اتخاذ القرار بالمنظمات غير الحكومية "

وجاء ترتيب هذه المتغيرات حسب نسب أصحاب استجابة ارتباط قوى على النحو التالى:-

- العمليات المهنية بنسبة ٩٩,١٪
- الأدوات المهنية بنسبة ٩٩,١٪

ثالثاً : النتائج المتعلقة بالمقابلات شبه المقننة مع المسئولين

- أوضحت الدراسة أن المسئولين أجمعوا بوجود علاقة ارتباطيه إيجابية بين المتغيرات المجتمعية عامة بعملية اتخاذ القرار فى المنظمات الأهلية (غير الحكومية) وكان الإجماع بنسبة ١٠٠٪

- كما أوضحت نتيجة المقابلات أن نسبة الاتفاق مع آراء عينة الدراسة من أعضاء مجالس إدارة الجمعيات بلغت (٨٩٪) فيما يتعلق بالمتغيرات الاجتماعية وارتباطها بدرجة قوية بمراحل عملية اتخاذ القرار

- كما أوضحت نتيجة المقابلات أن نسبة الاتفاق على ارتباط المتغيرات الاقتصادية بشكل قوى بمراحل عملية اتخاذ القرار بلغت حوالى (٨٦٪)

- كما أوضحت أيضاً نتيجة هذه المقابلات أن نسبة اتفاق المسئولين مع آراء أعضاء مجالس إدارة الجمعيات فيما يتعلق بمدى ارتباط المتغيرات السياسية بمراحل عملية اتخاذ القرار بجمعيات تنمية المجتمع المحلى محل الدراسة بدرجة قوية بلغت حوالى ٨١٪

- كما أوضحت نتائج هذه المقابلات أن المتغيرات المهنية ترتبط ارتباطاً قوياً بمراحل عملية اتخاذ القرار بنسبة (٩١٪)

- كما أوضحت هذه المقابلات اتفاق آراء المسئولين مع آراء أعضاء مجالس إدارة جمعيات تنمية المجتمع المحلى محل الدراسة حول ترتيب المتغيرات حسب قوة ارتباطها بمراحل عملية اتخاذ القرار على النحو التالى

- المتغيرات المهنية ٩١٪
- المتغيرات الاجتماعية ٨٩٪
- المتغيرات الاقتصادية ٨٦٪
- المتغيرات السياسية ٨١٪

وعلى هذا فيمكن القول بأن فرض الدراسة الرئيسى قد ثبت صدقه والذى ينص على :-

من المتوقع وجود علاقة ارتباطيه إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المجتمعية ومراحل عملية اتخاذ القرار بالمنظمات غير الحكومية بنسبة ارتباط قوى ٨٣,٦٥٪.

واتضح ذلك من نتائج اختبار الفروض الأربعة وكذلك من خلال نتائج المقابلات شبه المقننة مع المسئولين .

توصيات الدراسة

فى ضوء النتائج السابقة أمكن الوصول إلى مجموعة من التوصيات نسردها فيما يلى :-

١- توصى الدراسة بأهمية التنسيق المستمر بين الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية ووزارتى التأمينات والشئون الاجتماعية والتنمية المحلية وكذلك الوزارات ذات الصلة بعمل الاتحاد ، وخاصة وزارات الخدمات والإنتاج ، وكذلك التنسيق بين الاتحادات الإقليمية والنوعية والأجهزة المركزية على المستوى المركزى والإقليمى والمحلى ، والإدارة المحلية ، والصندوق الاجتماعى للتنمية ، والمؤسسات المختلفة ذات الصلة .

٢- توصى الدراسة بزيادة الدعم المالى لجمعيات تنمية المجتمع المحلى وليكن ذلك من خلال أن تشجع أجهزة المحافظة المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال على تبنى بعض المشروعات التى تقوم بها هذه الجمعيات .

٣- توصى الدراسة بأهمية عقد الدورات التدريبية لأعضاء مجالس إدارات جمعيات تنمية المجتمع المحلى بالمحافظة ، التى تزيد من قدرتهم الإدارية التى تؤهلهم للقيام بدورهم فى تنمية المجتمع المحلى .

٤- العمل على تنمية الوعى لدى المواطنين وزيادة حماسهم حتى يشاركوا بفاعلية فى إدارة شئون حياتهم ، وذلك من خلال تشجيع المشروعات التى تقوم بها جمعيات تنمية المجتمع المحلى.

٥- توصى الدراسة بأهمية تحقيق المساواة بين القائمين بالعمل تعييناً فى القطاع الحكومى والقائمين بالعمل فى منظمات التنمية المحلية طبقاً لقانون

العاملين فى الدولة والقطاع العام والمواد القانونية الملحقة به .

٦- القيام بحملات توعية عن أنشطة وبرامج جمعيات تنمية المجتمع المحلى من خلال المنظمات المحلية مثل المدارس ، مراكز الشباب ... الخ . لزيادة وعى أفراد المجتمع بأنشطة الجمعية وجهودها التنموية .

٧- توصى الدراسة بممارسة أعضاء مجالس إدارة جمعيات تنمية المجتمع المحلى على مستوى المحافظة لخطوات العملية التخطيطية للتعرف على احتياجات المجتمع المحلى، وتحديدها ، وتحديد الإمكانيات والموارد المتاحة والتى يمكن إتاحتها ، لوضع البرامج التنفيذية ، وإجراء عمليات المتابعة والتقويم بصورة منتظمة ، ويمكن ذلك من خلال

- عقد دورات تدريبية يستعان لها بأساتذة الجامعات فى هذا المجال .

- الاستعانة بالفنيين فى الجهات المعنية والمشرفة على جمعيات تنمية المجتمع المحلى فى التدريب والعمل على إجراء دراسات تقدير الاحتياجات ومواجهة المشكلات .

- الاستعانة بأصحاب الخبرة من مواطنى المجتمع المحلى وممن لديهم القدرة على ممارسة العملية التخطيطية فى إجراء تلك الدراسات وتدريب القائمين بالعمل على ممارستها .

- تدريب العاملين بهذه الجمعيات على ممارسة أدوات طريقة تنظيم المجتمع (الندوات – الاجتماعات – الاستخدام الأمثل لوسائل الإعلام والصحافة – الاستعانة بالخبراء – اللجان ...)

٨- توصى الدراسة بأهمية أن تتبنى جمعيات تنمية المجتمع مشروعات اجتماعية تخدم القاعدة العريضة من المجتمع المحلى والتى تتعلق بالمشكلة السكانية والتعليم والأسرة والطفولة.

٩- توصى الدراسة بأهمية تدعيم هذه الجمعيات بأراضى فضاء لإقامة وحدات سكنية ومدارس ومشروعات خدمية تهم المجتمع المحلى وذلك من الجهات الحكومية المعنية .

١٠- توصى الدراسة بأهمية التنسيق الكامل بين جمعيات تنمية المجتمع المحلى والتنظيمات المحلية مثل الوحدات الاجتماعية والصحية والمدارس والمؤسسات الخدمية المجتمعية ...)

١١- استثارة أفراد المجتمع المحلى بأهمية المشاركة فى الجمعية العمومية لهذه الجمعيات لزيادة الدعم المالى لها من خلال زيادة الاشتراكات .

١٢- توصى الدراسة بأهمية عقد الدورات التدريبية لزيادة الوعى السياسى لدى أعضاء مجالس إدارة جمعيات تنمية المجتمع المحلى حتى يمكن الاستفادة من المؤسسات السياسية وكذلك القيادات السياسية الموجودة فى المجتمع المحلى .

١٣- توصى الدراسة بأهمية قيام الجهات المختصة بدراسة احتياجات المنظمات غير الحكومية (جمعيات تنمية المجتمع المحلى على وجه الخصوص) بصورة منتظمة ووضع برامج زمنية لمواجهتها .

١٤- توصى الدراسة بأهمية إقامة نظام للمعلومات يحقق البيانات المستحدثة عن الجمعيات القائمة ، ونشرها بين الجمعيات المختلفة لاستثارة روح المنافسة بين بعضها البعض مع ضرورة التنسيق فيما بينها حتى تستفيد من الإيجابيات وتتجنب السلبيات .

١٥- التوسع فى ندب العاملين من الوزارات المختلفة للعمل فى جمعيات تنمية المجتمع المحلى تدعيماً للكوادر الإدارية بها .

١٦- توصى الدراسة بإعادة النظر فى القانون حتى يعطى مزيداً من الحرية لهذه الجمعيات فى الأنشطة التنموية وكذلك إقامة مشروعات تدر ربحاً لتدعيم مركزها المالى ، كذلك فتح باب إشهار الجمعيات دون تعقيدات وكذلك مشاركة أفراد المجتمع المحلى فى مجالس إداراتها ومن ناحية أخرى أن يكون سلطة حل الجمعية بحكم قضائى وليس بيد الجهات الإدارية المختصة .

١٧- استثارة مشاركة الأخصائيين الاجتماعيين بجمعيات تنمية المجتمع

المحلى لتدعيم عملها التنموى ، حيث تعتبر هذه الجمعيات هى المعمل الفعال لدورهم ومهنتهم الخدمة الاجتماعية ، كما تعتبر أحد الأجهزة الهامة لطريقة تنظيم المجتمع .

١٨- توصى الدراسة بأن تقوم وزارة الشئون الاجتماعية بدور أكثر فاعلية تجاه هذه الجمعيات من خلال : تقديم التسهيلات الجمركية ومزايا ضريبية، كذلك زيادة منافذ بيع منتجات بعض الجمعيات .

١٩- توصى الدراسة بإقرار القانون لقيمة الحوافز الأدبية والمالية للعاملين فى الحقل الاجتماعى كمتطوعين خاصة ، مع عدم إجازة الجمع بين عضوية مجلس الإدارة والعمل بالجمعية بأجر .

٢٠- التزام المنظمات غير الحكومية بوجه عام وجمعيات تنمية المجتمع المحلى خاص بالمفهوم التنموى الشامل الذى يعتمد على (التمكين) وليس المساعدة الخيرية (مع أهميتها).

٢١- ضرورة مراعاة ممارسة عملية اتخاذ القرار بصورة جيدة لما لها آثاراً إيجابية فى توجيه عمل الجمعية .

٢٢- توصى الدراسة بأهمية تبنى مجالس إدارة جمعيات تنمية المجتمع المحلى أسلوب القرار الجماعى المبنى على الدراسة العلمية الدقيقة وكذلك المرتكز على مبدأ الشورى.

المراجع العربية

أولا- الكتب والدوريات العلمية

١- إبراهيم عبدالرحمن رجب وآخرون : نماذج ونظريات تنظيم المجتمع الكتاب الثانى من سلسلة قراءات فى تنظيم المجتمع ، القاهرة ، دار الثقافة والنشر ١٩٨٣.

٢- تنمية المجتمع المحلى ، الكتاب الخامس من سلسلة قراءات تنظيم المجتمع ، القاهرة ، مكتبة وهبه ، ١٩٩٠.

٣- إبراهيم قويدر: تنمية الموارد البشرية العربية ، سلسلة اقرأ القاهرة، دار المعارف الكتاب رقم (٦٧٢) ، ٢٠٠١م.

٤- إبراهيم عبدالعزيز : الإدارة العامة ، القاهرة ، بدون ، ١٩٨٥م.

٥- أحمد كمال أحمد : تنظيم المجتمع ، القاهرة ، مكتبة القاهرة الجديدة ١٩٧٣.

٦- أحمد مصطفى خاطر ، محمد بهجت كشك : إدارة المنظمات الاجتماعية، الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث ، ١٩٩٩م.

٧- الفاروق إبراهيم بسيونى وآخرون : إدارة منظمات الرعاية الاجتماعية، القاهرة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ١٩٩٣.

٨- اعتماد محمد علام : دراسات فى علم الاجتماع التنظيمى، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط ١، ١٩٩٤.

٩- أمانى قنديل : المجتمع المدنى فى العالم العربى ، القاهرة ، دار المستقبل العربى ، ١٩٩٤.

١٠- العمل الأهلى والتغير الاجتماعى ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٨.

١١- الجمعيات الأهلية العاملة فى مجال التنمية والسكان ، دراسة ميدانية، اللجنة القومية المصرية للمنظمات غير الحكومية ، القاهرة ، ١٩٩٥.

١٢- تطور المجتمع المدنى فى مصر ، الكويت ، سلسلة عالم الفكر ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والأدب ، المجلد ٢٧ ، العدد الثالث ، يناير / مارس ١٩٩٩م.

١٣- أمانى مسعود : الدور الاجتماعى للدولة انحسار أم استمرار ، مقال منشور فى مجلة الديمقراطية ، العدد الثالث ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠١.

١٤- أنور عطية العدل : السكان والتنمية ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٧م.

١٥- بوتومور : تمهيد علم الاجتماع ، ترجمة وتعليق (محمد الجوهرى وآخرون) ، القاهرة ، دار المعارف ، ط ٦ ، ١٩٨٣.

١٦- حازم الببلاوى : التغيير من أجل الاستقرار ، القاهرة ، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٨.

١٧- حسن محمد سلامة : أثر العولمة على تطور النظام السياسى ، مقال منشور فى سلسلة الديموقراطية ، العدد الثانى ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠١م.

١٨- حسن همام : البحث الاجتماعى (أسس النظرية وتطبيقاته العملية) ، الجزء الأول ، القاهرة ، مكتبة كلية الخدمة الاجتماعية) ، جامعة حلوان، بدون .

١٩- حسين عبدالحميد رشوان دور المتغيرات الاجتماعية فى التنمية الحضرية (دراسة فى علم الاجتماع الحضرى) ، الإسكندرية ، المكتب الجامعى الحديث ، ١٩٩٨م.

٢٠- رشاد أحمد عبداللطيف : إدارة وتنمية المؤسسات الاجتماعية ، القاهرة ، مطبعة العمرانية للأوفست ، ١٩٩٨.

٢١- نماذج ومهارات طريقة تنظيم المجتمع فى الخدمة الاجتماعية (مدخل متكامل) الإسكندرية ، المكتب الجامعى الحديث ، ١٩٩٩.

٢٢- مؤسسات طريقة تنظيم المجتمع فى الخدمة الاجتماعية ، سوهاج، دار الصفا للطباعة ، ١٩٩٨.

٢٣- سعاد الشرقاوى : الأحزاب السياسية وجماعات الضغط ، سلسلة اقرأ ، القاهرة ، دار المعارف، العدد (٤٩١)، ٢٠٠٠م .

٢٤- سعيد إسماعيل على: حقوق الإنسان والتنمية البشرية، مقال منشور فى مجلة الديمقراطية ، العدد الثالث، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠١م.

٢٥- سعيد محمد المصرى : أساسيات فى دراسة الإدارة العامة ، الرياض، المريخ للنشر ، ط ٣ ، ١٩٨٣.

٢٦- سلوى شعراوى جمعة : تحليل السياسات العامة فى القرن الـ ٢١ ، مقال منشور فى مجلى الديمقراطية ، العدد الثانى ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ، ربيع ٢٠٠١.

٢٧- سمير نعيم أحمد : النظرية فى علم الاجتماع ، القاهرة ، دار المعارف، ١٩٧٩.

٢٨- سيد الهوارى : المدير الفعال للقرن الحادى والعشرون ، القاهرة ، مكتبة عين شمس ، ط٤ ، ١٩٩٨م.

٢٩- شحاته صيام : ما بعد الليبرالية بنية العقل الرأسمالى فى مصر ، القاهرة ، رامتان ، ١٩٩٦.

٣٠- زكريا فودة : الحركات الثقافية ومجالات التفاعل الاجتماعى مع المجتمعات المعاصرة ، مقال منشور فى مجلة تنمية المجتمع ، العدد الرابع ، القاهرة ، مؤسسة فريد ريش إيبرت ، ١٩٨٥.

٣١- عاطف مكاوى وآخرون : السكان والبيئة (مفاهيم وقضايا) ، القاهرة ، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعى ، حلوان ، ٢٠٠٠ .

٣٢- عبدالباسط حسن : أصول البحث الاجتماعى ، القاهرة ، مكتب وهبة ، ١٩٧٦.

٣٣- عبدالحليم رضا عبدالعال : البحث فى الخدمة الاجتماعية ، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٨٨.

٣٤- تنظيم المجتمع "النظرية والتطبيق" ، القاهرة ، المطبعة التجارية الحديثة ، ١٩٨٦.

٣٥- تنظيم المجتمع " أسس ومبادئ " الكتاب الأول من سلسلة قراءات فى تنظيم المجتمع ، القاهرى ، دار الثقافة للنشر ، ١٩٨٣.

٣٦- السياسة الاجتماعية (أيدولوجيات وتطبيقات عالمية ومحلية) ، القاهرة، الثقافة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٩.

٣٧- تنظيم المجتمع "النظرية والتطبيق" ، كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان ، ٢٠٠٠.

٣٨- وآخرون، مدخل تنظيم المجتمع ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ٢٠٠٠.

٣٩- عبدالله القديم ؛ المذكرات السياسية " القسم الأول" ، القاهرة ، دار القديم ، ١٩٩١.

٤٠- عبدالكريم درويش ، ليلى تكلا : أصول الإدارة العامة ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٦.

٤١- على السلمى : التخطيط والمتابعة ، القاهرة ، مكتبة غريب ، ١٩٧.

٤٢- السلوك التنظيمى ، القاهرة ، دار غريب للطباعة والنشر، ١٩٨٢.

٤٣- الإدارة العلمية ،القاهرة ، دار المعارف، ١٩٧٠.

٤٤- عبدالله الخريجى ، محمد الجوهرى : مقدمة فى علم السكان والهجرة ، بيروت ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٤.

٤٥- عبدالباسط عبدالمعطى : بعض المتغيرات الاجتماعية للهجرة الريفية للدول العربية النفطية ، القاهرة ، العدد ٦٨، المجلد الحادى عشر ، القاهرة، جهاز تنظيم الأسرة والسكان ، مارس ١٩٨٤ .

٤٦- عبدالفتاح القصاص : حق الحياة، ضمن أوراق الملتقى الفكرى الثانى بعنوان ، حقوق لا تتجزأ ، الصادرة عن المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ، القاهرة ، دار الطباعة الحديثة ، ١٩٩٤.

٤٧- عبدالحميد يونس زيد : العالم الثالث والسياسة (رؤية سوسيولوجية)، القاهرة ، رامتان للنشر والتوزيع ، ١٩٩٧.

٤٨- عبدالهادى الجوهرى : علم اجتماع الإدارة (مفاهيم وقضايا) ، سلسلة كتب علم الاجتماع المعاصر ، الكتاب ٥٧ ، القاهرة ، دار المعارف ، ط ٢، ١٩٨٧.

٤٩- علم اجتماع الإدارة ، (مفاهيم وقضايا)، سلسلة كتب علم الاجتماع المعاصر، الكتاب ٥٦ ، دار المعارف ، ١٩٨٣.

٥٠- عزة وهبى : المرأة فى مواقع صنع القرار ، مقال منشور فى سلسلة السياسة الدولية ، العدد ١٣٥، القاهرة ، يناير ١٩٩٩.

٥١- عواد جاسم الجدى : الأضرار والبدائل (الحلقة المفرغة البيئية لمبيدات الآفات) ، مجلة الكويت ، العدد (١٩٥) ، يناير ٢٠٠٠.

٥٢- غريب محمد سيد أحمد : البحث الاجتماعى ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٥.

٥٣- فاروق يوسف يوسف أحمد : قواعد علم السياسة (اقتراب واقعى من الظاهرة السياسية)، القاهرة ، مكتبة عين شمس ، ط٤ ، ١٩٨٩.

٥٤- فؤاد مرسى : الرأسمالية تجدد نفسها ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، عدد ١٤٧ ، مارس ١٩٩٠.

٥٥- فؤاد عمران وآخرون : دور الجمعيات الأهلية فى التنمية البشرية فى الدقهلية ، الاتحاد الاقليمى للجمعيات والمؤسسات الخاصة بالدقهلية، ١٩٩٨.

٥٦- كريم أبو حلاوة : إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدنى ، سلسلة عالم الفكر ، الكويت ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، المجلد ٢٧ ، العدد الثالث ، مارس ١٩٩٩.

٥٧- ماهر أبو المعاطى على : إدارة المؤسسات الاجتماعية ، الفيوم ، مكتبة الصفوة ، ط٢ ، ١٩٩٨ .

٥٨- محمد أبو منذور الديب وآخرون : بعض الدوافع والآثار الاقتصادية لهجرة العمالة الزراعية لقرية مصرية ، القاهرة ، جهاز تنظيم الأسرة والسكان ، دراسات سكانية ، المجلد ١١ ، العدد ٦٨ ، يناير – مارس ١٩٨٤.

٥٩- محمد أحمد عبدالهادى : أساسيات تنظيم المجتمع ، القاهرة ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٨٣.

٦٠- محمد الجوهرى : مؤشرات التخلف ، مقدمة فى علم اجتماع التنمية ، القاهرة ، دار الكتب للتوزيع ، ١٩٧٩.

٦١- محمد السيد أرناؤوط : الإنسان وتلوث البيئة ، القاهرة ، مكتبة الأسرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٩.

٦٢- طعام الإنسان وشرابه بين الطب والقرآن والسنة ، القاهرة ، ط١ ، المكتب الثقافى للنشر والتوزيع ، ١٩٩٠.

٦٣- محمد نبهان سويلم : التلوث البيئى وسبل مواجهته ، القاهرة ، مكتبة الأسرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٩.

٦٤- محمد حسن السيد ، إبراهيم درويش ، المشكلة الإدارية وصناعة القرار ، القاهرة ، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٧٥.

٦٥- محمد حسن عبدالغنى : مهارات اتخاذ القرار ، القاهرة ، مركز تطوير الأداء والتنمية ، ط١ ، ٢٠٠٢.

٦٦- محمد رفعت قاسم : تنظيم المجتمع الأسس والأجهزة ، القاهرة ، الثقافة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠٠٠.

٦٧- محمد عارف : المجتمع بنظرة وظيفية ، التحليل الوظيفى للمجتمع ، الكتاب الثانى ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط١ ، ١٩٨٢.

٦٨- محمد عبدالله عبدالرحيم : السلوك الإنسانى فى المنظمات ، القاهرة، الشركة العربية للنشر والتوزيع ، ١٩٩٤.

٦٩- محمد عبدالحى نوح : الطريقة المهنية لتنظيم المجتمع (قاعدة علمية - قيم - مهارات) ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ط١ ، ١٩٩٨.

٧٠- محمد على إمبابى : الاقتصاد والبيئة (مدخل بيئى) ، القاهرة ، معهد التخطيط القومى ، المكتبة الأكاديمية ، ١٩٩٨.

٧١- محمد على محمد : علم الاجتماع والمنهج العلمى ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٤.

٧٢- علم اجتماع التنظيم (مدخل للتراث والمشكلات والموضوع والمنهج) ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٧.

٧٣- محمد فهمى حسين : بحوث العمليات ودورها فى اتخاذ القرارات ، مجلة الإدارة ، أكتوبر ١٩٨١.

٧٤- محمود الكردى : التخطيط للتنمية الاجتماعية : دراسة لتجربة التخطيط الإقليمى فى أسوان ،القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٧.

٧٥- مديحة مصطفى فتحى : مفهوم العملية التنسيقية فى طريقة تنظيم المجتمع ، مجلة الخدمة الاجتماعية ، العدد ٢٢ ، يناير ١٩٨٥.

٧٦- مريم أحمد مصطفى : التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٧.

٧٧- منى صلاح الدين شريف : إدارة الأزمات (الوسيلة للبقاء) ، القاهرة ، البيان للطباعة والنشر ، ١٩٨٨.

٧٨- منى قاسم :الإصلاح الاقتصادى فى مصر (دور البنوك فى الخصخصة وأهم التجارب الدولية) ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٨.

٧٩- موسى شتيوى وآخرون : التطوع والمتطوعون فى العالم العربى(دراسة حالة) ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، القاهرة ، دار نوبار للطباعة ٢٠٠٠.

٨٠- نادرة أيوب : نظرية القرارات الإدارية ، عمان ، دار زهران للنشر والتوزيع ، ١٩٩٧.

٨١- نبيل محمد صادق : طريقة تنظيم المجتمع فى الخدمة الاجتماعية ، القاهرة ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٨٣.

٨٢- ـــــ : أجهزة تنظيم المجتمع ، القاهرة ، مطبعة السعادة ، ١٩٩٠.

٨٣- نواف كنعان : نظرية اتخاذ القرارات الإدارية ،الرياض ، دار العلوم، ١٩٨٣.

٨٤- نجوى عبدالله سمك : القطاع الأهلى والتنمية الاقتصادية فى مصر ، القاهرة ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، مكتبة التنمية ، ١٩٩٩.

٨٥- هالة مصطفى : ديمقراطية العلاقات الدولية بين الصدام والتعايش، فى سلسلة الديمقراطية ، العدد٢ ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠١م.

ثانيا: الرسائل العلمية

١- إبراهيم عبدالرحمن رجب : دراسة لعملية اتخاذ القرارات فى أحد أجهزة تنظيم المجتمع الأولية ، الاتحاد الإقليمى للجمعيات والمؤسسات الخاصة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، القاهرة ، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٧٢.

٢- السعيد مغازى سعد محمد : العلاقة بين استخدام طريقة تنظيم المجتمع وتحسين بعض خدمات الطفولة فى المجتمع الريفى ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، القاهرة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، الفيوم ، ١٩٩٠.

٣- أيمن إسماعيل محمود يعقوب : ممارسة تنظيم المجتمع فى المجالس التشريعية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، القاهرة ، كلية الخدمة

الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ١٩٩٢.

٤- أشرف محمود غيث : طريقة تنظيم المجتمع وحل مشكلات المواطنين على المستوى المحلى ، القاهرة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ١٩٨٨.

٥- بدرية عبدالوهاب : اتخاذ القرار فى مجال تحديد النسل ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، القاهرة ، كلية الآداب، جامعة المنيا، ١٩٧٩.

٦- رضا رمضان رمضان عيسى : دور المنظمات المحلية فى تنمية المجتمعات الريفية، رسالة ماجستير غير منشورة ، القاهرة ، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان ، ١٩٩٧.

٧- عبدالرحمن صوفى عثمان : العوامل المؤثرة على اتخاذ القرارات التخطيطية لخدمات الرعاية الاجتماعية على المستويات المحلية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، القاهرة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان، ١٩٨٦.

٨- على سيد على مسلم : العوامل المجتمعية التى تساعد أجهزة المدافعة على تحقيق أهدافها ، رسالة ماجستير غير منشورة ، القاهرة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ١٩٩٢.

٩- كمال محمد أغا : العلاقة بين مراكز صنع القرار فى التخطيط الإقليمى للتنمية الريفية بمحافظة الشرقية) ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة، القاهرة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان، ١٩٧٩.

١٠- لبنى محمد عبدالمجيد : العلاقة بين بناء القوة فى جمعيات تنمية المجتمع ومشاركة المواطنين فى أنشطتها ، رسالة ماجستير غير منشورة ، القاهرة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ١٩٨٦.

١١- محمد حسين إسماعيل : العوامل المؤثرة فى كفاءة أجهزة التخطيط المحلى ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، القاهرة ، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان ، ١٩٨٠م.

١٢- محمد أحمد خليل الحمزاوى : التخطيط لمواجهة مشكلات جمعيات تنمية المجتمع المحلى ، رسالة ماجستير غير منشورة ، القاهرة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ١٩٩٢ .

١٣- محمد رضا عنان : العوامل المؤثرة على عملية انتقاء جمعيات تنمية المجتمعات المحلية الحضرية لأهدافها التنموية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، القاهرة ، مكتبة كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ١٩٨٧.

١٤- محمد رفعت قاسم : دور أخصائى تنظيم المجتمع فى مساعدة جمعية تنمية المجتمع المحلى ببولاق الدكرور على تحقيق أهدافها ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، القاهرة ، كلية الخدمة ، جامعة حلوان ، ١٩٨٠.

١٥- محمد سعيد محسن : التدخل المهنى لطريقة تنظيم المجتمع باستخدام نموذج العمل مع مجتمع المنظمة لتحسين الأداء بوحدات التأمين الصحى ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، القاهرة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ٢٠٠٠.

١٦- محمد نبيل عباس : مشكلات ومعوقات العمل فى المؤسسات الخاصة بمدينة الإسكندرية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، القاهرة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ١٩٧٧.

١٧- مديحة مصطفى فتحى : المعوقات التى تواجه الاتحادات الإقليمية فى تحقيق أهدافها ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، القاهرة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ١٩٨١.

١٨- هناء عبدالتواب ربيع : ديناميات صنع القرار فى المجالس الشعبية المحلية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، القاهرة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، الفيوم ، ١٩٩٦.

ثالثا : بحوث المؤتمرات

١- أبو النجا محمد العمرى : التدخل المهنى بطريقة تنظيم المجتمع مع المنظمات غير الحكومية للحفاظ على البيئة الحضرية من التلوث ، بحث

منشور ، المؤتمر العلمى الثانى عشر ، القاهرة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ١٣- ١٤ أبريل ١٩٩ .

٢- السعيد مغازى أحمد : أثر المتغيرات المجتمعية فى جنوح الأحداث ، بحث منشور فى مجلة الأمن ، الرياض : وزارة الداخلية ، العدد ١٤ - ١٩٩٨م

٣- الفاروق ذكى يونس : سياسة الرعاية الاجتماعية والعولمة (دور المجتمع المدنى ومؤسساته ورقة عمل مقدمة فى المؤتمر العلمى الحادى عشر للخدمة الاجتماعية ، القاهرة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، الفيوم ، ٣- ٤ مايو ٢٠٠٠.

٤- أمانى قنديل : تفعيل دور المنظمات غير الحكومية فى عملية التنمية البشرية ، بحث منشور ، المؤتمر السنوى الأول للاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة ، القاهرة ، ١٩٩٩م

٥- تنمية الموارد البشرية والقدرات التنظيمية للمنظمات الأهلية العربية ، دراسة الواقع ومستقبل تدريب الجمعيات فى العالم العربى ، لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية ، القاهرة ، ١٩٩٧.

٦- المنظمات غير الحكومية والثقافة والتنشئة السياسية فى مصر (قراءة فى التاريخ الاجتماعى والسياسى) ، بحث منشور ، المؤتمر السنوى السابع للبحوث السياسية ، القاهرة ، ٤- ٧ ديسمبر ١٩٩٣.

٧- رفعت عبدالباسط محمود : دراسة حالة لجمعية تنمية المجتمع المحلى فى منطقة حضرية بالقاهرة باستخدام نظرية النسق الاجتماعى (دراسة من منظور علم الاجتماع) ، بحث منشور ، المؤتمر العلمى الأول حول الجمعيات الأهلية وتنمية المجتمعات المحلية فى الوطن العربى ، القاهرة ، ١٩٩٦.

٨- رياض أمين حمزاوى : معوقات إدارة الهيئات الاجتماعية ، بحث منشور ، المؤتمر العلمى الخامس ، القاهرة - كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ١٩٩٢.

٩- زينب إبراهيم العزبى : دور الجمعيات الأهلية فى رعاية وتأهيل المعوقين، بحث منشور ، المؤتمر العلمى الأول حول الجمعيات الأهلية وتنمية المجتمعات المحلية ، بنها ، ١٩٩٦.

١٠- شهيرة الباز : المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادى والعشرين (محددات الواقع وآفاق المستقبل)، لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية ، القاهرة ، ١٩٩٧.

١١- عبدالباسط عبدالمعطى : المجتمع المدنى وأهداف التنمية البشرية فى المجتمع العربى ، المؤتمر العلمى الأول حول المنظمات الأهلية وتنمية المجتمعات المحلية فى الوطن العربى ، من ٨/٢٤- ١٩٩٦/٩/٤م المعهد العالى للخدمة الاجتماعية ببنها بالتعاون مع الجمعية العربية لعلم الاجتماع بتونس.

١٢- عبدالخالق محمد عفيفى : الدور المتوقع للاتحادات فى المرحلة القادمة، ورقة عمل مقدمة فى المؤتمر السنوى الأول للاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة، ٣- ٤ مارس ١٩٩٩.

١٣- عدلى على أبو طاحون : دور الجمعيات الأهلية فى صيانة البيئة (دراسة للواقع المصرى مع التطبيق فى إحدى قرى محافظة كفرالشيخ) ، بحث منشور ، المؤتمر العلمى الأول حول الجمعيات وتنمية المجتمعات المحلية فى الوطن العربى ، ٨/٢٤- ١٩٩٦/٩/٤.

١٤- على الصاوى : دور الجمعيات التطوعية فى التنمية المحلية ، بحث منشور، المؤتمر السنوى للبحوث السياسية (السياسة والنظام المحلى فى مصر) القاهرة ٣- ٥ ديسمبر ١٩٩٤.

١٥- على فهمى : الجمعيات الأهلية والتنمية الاجتماعية فى مصر (الفاعلية- العوائق - المستقبل) دراسة نقدية ، بحث منشور ، المؤتمر العلمى الأول حول الجمعيات الأهلية وتنمية المجتمعات المحلية فى الوطن العربى ، المعهد العالى للخدمة الاجتماعية ببنها ، ١٩٩٦.

١٦- فاروق عيسى : أنماط التنسيق المطلوبة للعمل العربى الأهلى ، مؤتمر التنظيمات الأهلية العربية (مشاكله - عطاء - نماء) ، القاهرة ، ٣١ /١٠- ٢ /١١/ ١٩٨٩.

١٧- فاروق محمد العادلى : السمات المجتمعية لقاطنى المناطق العشوائية ، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الخدمة الاجتماعية الحادى عشر ، القاهرة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ١٩٩٨.

١٨- لبنى محمد عبدالمجيد : إسهامات بحوث تنظيم المجتمع فى دراسة الجمعيات الأهلية فى مصر ، بحث منشور ، المؤتمر العلمى الأول (حول الجمعيات الأهلية وتنمية المجتمعات المحلية) ، المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بيتها ، ١٩٩٦.

١٩- ماهر أبو المعاطى على : الخدمة الاجتماعية وتحديثات القرن الحادى والعشرين ، ورقة عمل مقدمه إلى المؤتمر العلمى الحادى عشر ، القاهرة ، كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان ، ١٩٩٨.

٢٠- محمد عبدالحى نوح : الإغراق الثقافى ومسئولية مهنة الخدمة الاجتماعية ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثالث عشر ، القاهرة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ٢٠٠٠.

٢١- محمد محمود عويس : نحو نظام للمعلومات بجمعيات تنمية المجتمع المحلى ، بحث منشور ، مؤتمر نحو نظر واقعية للممارسة العلمية فى الخدمة الاجتماعية ، الإسكندرية ، المعهد العالى للخدمة الاجتماعية ، ١٩٩٢.

٢٢- منى محمود عويس : تكنولوجيا المعلومات وأهميتها فى دعم اتخاذ القرارات التخطيطية لبرامج الرعاية والتنمية الاجتماعية ، بحث منشور، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، العدد الخامس ، القاهرة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ١٩٩٨.

٢٣- نبيل السمالوطى : التنظيمات والجمعيات غير الحكومية وموقفها من العولمة - ثقافة الديمقراطية والمشاركة - الهوية الثقافية ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الحادى عشر ، القاهرة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان، ١٩٩٨.

٢٤- نظيمة أحمد سرحان : العائد الاجتماعى للخصخصة ، بحث منشور، المؤتمر العلمى العاشر ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ١٩٩٠.

٢٥- هدى توفيق : إسهامات الخدمة الاجتماعية فى تنشيط مشاركة المرأة الريفية فى مشروعات برنامج شروق ، بحث منشور ، المؤتمر العلمى الحادى عشر ، كلية الخدمة الاجتماعية ، الفيوم.

٢٦- هناء حافظ بدوى : دور طريقة تنظيم المجتمع فى التفاعل مع مشكلات المجتمع المعاصرة ، (مشكلة تلوث الإسكندرية) ، بحث منشور، المؤتمر العلمى العاشر ، القاهرة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، حلوان ، ١٩٩٧.

رابعا : الهيئات والمنظمات

١- الأمم المتحدة : تقرير المؤتمر الدولى للسكان والتنمية ، القاهرة ٥- ١٣ سبتمبر ١٩٩٨.

٢- رئاسة الجمهورية : (المجالس القومية المتخصصة): تقرير المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية ، القاهرة ، الدورة الثامنة عشرة ، (١٩٩٧ – ١٩٩٨).

٣- رئاسة الجمهورية (المجالس القومية المتخصصة) : تقرير المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية ، القاهرة ، الدورة العشرون (١٩٩٩– ٢٠٠٠)

٤- وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية : المكتب الفنى (خطة وزارة الشئون الاجتماعية فى ضوء بيان الحكومة) يناير ٢٠٠٢.

٥- وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية : دور وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية والعمل التطوعى (من واقع التشريعات) إصدارات الوزارة.

٦- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : التعداد العام ، القاهرة، ١٩٩٦.

٧- توصيات المؤتمر الأول للمجلس القومى للمرأة ، القاهرة ، ١٢- ١٣ مارس ٢٠٠٠.

٨- الهيئة العامة الاستعلامات ، محافظة كفرالشيخ فى عيدها القومى ، القاهرة ، مطابع الأهرام ١٩٩٨.

خامسا : القواميس والمعاجم

١- أحمد زكى بدوى : معجم مصطلحات العلوم الإدارية، القاهرة ، دار الكتاب المصرى ، ط ٢ ، ١٩٩٤.

٢- أحمد شفيق السكرى : قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ٢٠٠٠.

٣- على الدين هلال وآخرون : معجم المصطلحات السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية ، ط١ ، ١٩٩٤.

٤- محمد عاطف غيث : قاموس علم الاجتماع ،الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٥.

٥- منير البعلبكى : المورد قاموس (انجليزى - عربى) بيروت ، دار العلم للملايين ط ٢١ ، ١٩٨٧.

٦- يحيى حسن درويش : معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية (إنجليزى- عربى) ، القاهرة ، شركة أبو الهول للنشر ، ١٩٩٨.

ثانيا : المراجع الأجنبية

1- Alan, B. Durning, "People, Power and Development" foreign policy No (76) 1989 .
2- Andre L. Delbeq, Andrew H Vandeven. And David H Gustafson, "Group Techniques For Program Planning" (Glenview, Il: Scott, Foreman, 1975.□
3- Castles : F. and Murray. D. Decisions, "Organization & Society" Ben guin Books in Association with the open university, 1975.
4- Dessler , Gary, "Human Behaviour". Virginia : Reston Publishing Company. 1977.
5- Desloriers-vicki-Russell; "AN Examination of the strategic Planning Process AT Endicott college" A case study of Decisson – Making Tocope, with change Harvaro university. U.S.A, 1993.
6- Donald . C. Mosley, et al., " Management : Leadership in Action" Fifth Edition, Harper Collins College Publishers, 1996.
7- Frederich W. Taylor, "The Principles of scientific Management" Harper and Brothers publishers New York), 1949.
8- Herbar A. Simon, " The New Science of management Decision" (New York. Harqer & Bres. 1960.
9- Gordon, Thomes. "Group Central Leadership", Boston Mifflin Company, 1955.
10- Griffis – Stanly- Douglas; "A personnel Trainning And Development Decision Making cost Benefit Analysis Model" Saint – louis- university U.S.A. 1981.
11- J. Burns, "Information And Decision Making Some Behavioral Hypotheses" The Accounting Review. July. 1958.
12- L. David Brown and David Korten:, " Working More Effectively With Non-governmental Organizations, In Nongovernmental Organizations And The World Bank

Cooperation For Development". Edit by Anuel pauland Artliro Iseael (world Bank D. C. 1991)
13- Linda K Trevino, " Ethical Decision Making in Organization, A Person-Situation Interaction Model" Academy of Management Review, July 1986.
14- March , James, "Theories of choice And Making Decisions" Society (20): 1982.
15- Me Fariand, Delton, E. " Management Principles And Practices" (3rd ed) London. The Macmillan Company, 1970.
16- Paul Cnutt, " Strategic Decision Made By Top Executives And Middle Managers with Data and process Dominant Types" Journal of Management studies March 1990.
17- Sangalong – Ruperto-sirra; "Communits Power , Decision Making And Status Different in the villages of southen cavite", phlip PHD. The Ohio- State University; 1998.
18- Stephen P. Robbins, " Management Fourth Edition" , Prentice Hall International, Inc, Ch, 6-1994.
19- Robert L. Barker:" The Social Work Dictionary". NASW. U.S.A. 1997.